الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع

إعداد

د/ مصطفى محمد معوض

مدرس تنظيم المجتمع

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة
دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع

اعداد د/ مصطفى محمد معوض

الملخص:

ظهرت التنمية المستدامة كوسيلة ورؤية جديدة للتغلب على المشكلات المجتمعية، وتدعو للعودة الى التوافق مع الطبيعة مرة أخرى داخل كل مجتمع حيث تكتسب دلالتها الحقيقية من التقدم القائم وفق قضية أخلاقية وإنسانية تجاه أجيال الحاضر والمستقبل، وتعتبر التنمية المستدامة نهج حياة أو أسلوب معيشة ونظرية تقوم على التفكير بطريقة شمولية متكاملة مرتبطة ضمن مجموعة من العلاقات والتفاعلات بين الاعتبارات الاجتماعية، وهناك الكثير من العقبات والتحديات التى تواجه التنمية الشاملة والمستدامة ومن بين هذه التحديات الداخلية عدم استغلال الموارد البشرية وخاصة فئة المعاقين، وقد اكدت الاتجاهات العالمية على اهمية تقديم الحماية والرعاية والأمن الاجتماعي من قبل المجتمع ومؤسساته لفئة المعاقين وهناك ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة وتحقيق الامن الاجتماعي حيث تهدف التنمية المستدامة الى تحقيق تنمية منصفة وشاملة عن طريق تعزيز قدرات وفرص الفئات الكثر ضعفا وتهميشاً فى المجتمع، لذلك يعتبر من ضمن اهداف التنمية المستدامة هو تحقيق الأمن الاجتماعي لذا تسعي الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة بين الامن الاجتماعي لفئة المعاقين وتحقيق ابعاد التنمية المستدامة، وقد انتمت هذه الدراسة الى نمط الدراسات الوصفية واستخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل وقد اسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية بين الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق ابعاد الامن الاجتماعي حيث بلغت قيمة الارتباط(٠,٥٩١) وهي دالة عند مستوي (٠,٠١)

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الأمن الاجتماعي، المعاقين.

Abstract:

Sustainable development has emerged as a new method and vision to overcome societal problems, and it calls for a return to harmony with nature again within every society, as it gains its true significance from the existing progress according to an ethical and humanitarian cause towards present and future generations, and sustainable development is considered a way of life or a way of life and a theory based on thinking In a holistic, integrated manner linked within a set of relationships and interactions between social considerations, and there are many obstacles and challenges facing comprehensive and sustainable development, and among these internal challenges is the non-exploitation of human resources, especially the handicapped group, and global trends have emphasized the importance of providing protection, care and social security by society. And its institutions for the disabled category, and there is a close link between sustainable development and achieving social security, as sustainable development aims to achieve equitable and comprehensive development by enhancing the capabilities and opportunities of the most vulnerable and marginalized groups in society, so it is considered among the goals of sustainable development is to achieve social security, so the study seeks to determine the nature of The relationship between social security for the handicapped and achieving the dimensions of education Sustainable development, and this study belonged to the type of descriptive studies and used the comprehensive social survey method, The results of the study resulted in the existence of a direct relationship between the social security of the disabled and achieving the dimensions of social security, where the value of the correlation reached (0.591). It is a significant at the level (0.01).

Key words: sustainable development, social security, the disabled.

اولاً: مشكلة للدراسة.

يقف العالم على أعتاب مرحلة جديدة من التقدم الإنساني نتيجة التطورات العلمية والتكنولوجية التي تؤثر فى حياة أفراد المجتمع، وفى ظل ذلك الزيادات الهائلة المتلاحقة لعدد سكان العالم مما أدى ذلك إلى استنزاف بعض مصادر الثروة الطبيعية والتسبب في الاستعمال غير الرشيد للموارد في جميع مجالات الحياة. (معروف، ٢٠١٠، ص٢)

ولما كادت تنتهي سنوات قليلة على بدايات الدعوات الى ضرورة الإسراع بالركوب أو اللحاق بقطار العولمة الذي دعا إلى ضرورة الانفتاح والاندماج في الأسواق العالمية، إلا ان وجه العولمة الحقيقي بدأ يتضح، فالتقارير تشير إلى أنه"بالرغم من التقدم الكبير الذي شهدته المؤشرات الاجتماعية العالمية خلال الانفتاح، إلا أن مؤشرات الأمن الاقتصادي والاجتماعي قد انخفضت كما لم تتحقق التوقعات الخاصة بتحسن حالة الفقر وعدم المساواة المادية (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٠٤، ص١٩٨)

لذا فقد أدرك العالم مدى خطورة المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والآثار الناتجة عنها فسارع الى تدارك ما أفسده من البيئة فظهرت بذلك التنمية المستدامة الى استحوذت على اهتمام العالم فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية لاستطلاع حالة ومستقبل البيئة، وذلك حتى تكون هناك أدوات ذات كفاءة تساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعى مصالح المستقبل (عويناں، ٢٠٠٨، ص١٥)، حيث اشارت **دراسة (علي، ٢٠١٢)** على ضرورة زيادة الاهتمام بشبكة الحماية الاجتماعية كونها جزء أساسي من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، كما اوصت الدراسة بضرورة زيادة الاسر المشمولة بالحماية الاجتماعية وتوجيه هذه الزيادة الى الفئات الضعيفة وضرورة ربط اعانات شبكة الحماية الاجتماعية بالتضخم في الاسعار ومتوسط انفاق الفرد ومراعاة الحد الادنى لمستوى المعيشة ، كما واوصت الدراسة بضرورة اجراء تحديثات مستمرة على المسوح الاجتماعية وتبسيط الاجراءات الحكومية حتى يتمكن الفقراء من الوصول الى اعانات الحماية الاجتماعية وخاصة في المناطق الريفية، وايضا دراسة (البيرمانى، ٢٠١٦) التي اوصت بضرورة توفير الحماية الاجتماعية تتضمن التدريب والتأهيل وتقديمة المساعدات العينية من اجل اقامة المشروعات التنموية الصغيرة وتوسيع وتحسين الخدمات خاصة للشرائح السكانية ومراجعة نوعية التعليم لتواجه متطلبات السوق ومكافحة البطالة والفقر وزيادة الانتاجية الاقتصادية، كما اوصت الدراسة بضرورة تحديد معايير الفقر والتأثيرات الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي على الدخل الحقيقي لمختلف شرائح المجتمع.

وبذلك ظهرت التنمية المستدامة كوسيلة ورؤية جديدة للتغلب على تلك المشكلات، ومرحلة ترفض الحداثة بعقودها المتعثرة مع التنمية، وتدعو للعودة الى التوافق مع الطبيعة مرة أخرى،

داخل كل مجتمع حيث تكتسب دلالتها الحقيقية من التقدم القائم وفق قضية أخلاقية وإنسانية تجاه أجيال الحاضر والمستقبل، وتعتبر التنمية المستدامة نهج حياة أو أسلوب معيشة ونظرية تقوم على التفكير بطريقة شمولية متكاملة مرتبطة ضمن مجموعة من العلاقات والتفاعلات بين الاعتبارات الاجتماعية، والأساليب الاقتصادية والتكنولوجية والبيئة الطبيعية، بحيث تؤدى الى اشتراك السكان كافة طوعاً لا كرهاً وبطريقة مسئولة، مما يتطلب ذلك إيجاد رادع ذاتي ينبع من داخل الإنسان، وتدعيمه من خلال تطوير القدرات وتزويد الفرد بالخبرات والمعارف والمهارات الضرورية (طويل، ٢٠١٣، ص ١٠).

وهذا الرادع هو الوعى باعتباره شعور ينتاب الفرد والجماعة ويجعلها تدرك حقيق مركزها ودورها ومستقبلها ويدفع بها لتدارك الأخطار المحيطة ورسم البرامج الكفيلة لتحقيق الأهداف الطموحات التى تسعى لتحقيقها (المراياتى، ٢٠٠٨، ص٣٢٨).

وقد أصبح الاهتمام المتنامى بقضايا التنمية فى ظل حماية البيئة والتقليل من استهلاك الطاقة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة هو الهدف الحقيقى من الإستدامة (غنابزية ، ٢٠٠٨، ص١).

وبذلك استحوذ موضوع التنمية المستدامة على إهتمام العالم فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية وأصبحت بذلك مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والإنصاف بين الأجيال المختلفة للشعوب. (عوينان، ٢٠٠٨، ص٤٥)

فالتنمية المستدامة عبارة عن جسر يصل ما بين مختلف الأهداف والبلدان وفئات أصحاب المصلحة ونظم المعرفة والأجيال وهى لا تبشر بالموائمة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية فحسب بل وتعَد أيضاً بإيجاد أساس رشيد للتعاون الدولي وآلية لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني ووسيلة لوضع المعرفة العلمية فى أيدى صانعي السياسات والمجتمعات المحلية وسبيلاً للإعراب عن مسؤوليتنا إزاء الأجيال المقبلة (اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ٢٠١٠، ص٣٨).

وتوصلت **دراسة الغامدي (٢٠٠٩)** الى أن عملية التحول الى التنمية المستدامة لحماية المجال الحيوي للأرض تتطلب جهود كل المجتمع الإنساني، وأن العالم بحاجة الى تنمية مستدامة ومتوازنة تتركز على مبدأ الوقاية بدلاً من العلاج، أن من الممارسات الداعمة لاستدامة البيئة استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة مع مراعاة الاستخدامات البديلة المحتملة للموارد، الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة، التخلص من المبيدات السامة والمخصبات الكيميائية الضارة بالبيئة، استخدام الفضلات التقليدية كموارد مع التخلص منها عند الحاجة بطريقة لا تضر بالبشر.

وهناك الكثير من العقبات والتحديات التى تواجه التنمية الشاملة والمستدامة فى مختلف المجتمعات عامة، والنامية خاصة، ومن بين هذه التحديات الداخلية ومن بين هذه الموارد ، بل ومن أهمها، هي عدم استغلال الموارد البشرية، التى يجب تعبئتها واعدادها وتنميتها واكسابها الخبرات والمهارات فى مجال التنمية، وتحقيق استقرارها وتأهيلها اجتماعيا، حيث تمثل الثروة الحقيقية للمجتمع، لذلك فهناك حاجة ماسة وضرورية لتنميتها من خلال الاهتمام بها من مختلف النواحي وخاصة النواحي الاجتماعية، بهدف تحقيق استقرارها وتأهيلها اجتماعيا للمشاركة فى التنمية المنشودة.(المصري، ٢٠٠٤، ص٧)

ومن بين الموارد البشرية، بل ومن اهم هذه الموارد التى توجب الاهتمام بها واعدادها وتأهيلها وتدريبها وتعليمها وتشغيلها ورعايتها صحيا ونفسيا واجتماعيا هم المعاقين بمختلف فئاتهم، حيث تمثل هذه الفئة نسبة كبيرة من أجمالي عدد السكان عالميا، فقد بلغت نسبة المعاقين من مختلف الاعاقات على مستوى العالم حوالى ١٥% من عدد السكان. (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٧)

لذا فقد شهد القرن العشرين تطوراً كبيراً في الاهتمام بالمعاقين على المستوى العالمى تمثل في العديد من المواثيق التى صدرت عن هيئة الأمم المتحدة وكان من أبرزها إعلان عام ١٩٨١ عاماً دوليا للمعاقين وقد نشطت الدول في تطوير برامجها في مجال المعاقين لذا أعلنت الأمم المتحدة عقد الثمانينيات عقداً دولياً للمعاقين.(Tayiler, Linda, 2001,p57)

وهذا ما اكدت عليه **دراسة (احمد،٢٠١٦)** من تزايد الاهتمام عالمياً بحقوق الانسان عامة وبحقوق فئة المعاقين خاصة، لحاجتهم الى توافر الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الحقوق، واكدت على ضرورة الاهتمام بهم باعتبارهم شريحة من شرائح المجتمع لا تختلف عن غيرها من الشرائح في الانتاجية والمساهمة في بناء المجتمع اذا ما توافرت لهم الظروف الملائمة لتأهيلهم المناسب المرتبط بتعزيز حقوقهم وضمان ممارستها على قدم المساواة مع الاخرين.

وقد اكدت الاتجاهات العالمية على اهمية تقديم الحماية والرعاية والأمن الاجتماعي من قبل المجتمع ومؤسساته لفئة المعاقين بدءاً من الاسرة والاقارب والاصدقاء الى المدرسة والاعلام والصحة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التى تشبع احتياجات تلك الفئة. (الكاشف،٢٠٠٠، ص٢٧)

وأشارت **دراسة (Svihulla Sudia Lynn,2005)** أن الأمن الاجتماعي يؤثر في العديد من الجوانب المتعددة للحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع مثل الجوانب الثقافية، العدل، المساواة واكدت الدراسة على اهمية إصلاح سياسات الأمن الاجتماعي، وايضا **دراسة (Khaleque**

and Baqui,2010) التى اكدت على اهمية شبكات الأمان الاجتماعي في دعم الفئات الضعيفة كالفقراء والمعاقين خاصة في بعض شهور السنة، أطلق عليها الباحثان " مواسم الحرمان "، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك الكثير من الفئات الاجتماعية الضعيفة، مثل عمال اليومية والمتسولين والمعاقين والنساء المعيلات، يقعون تماما خارج نطاق رعاية شبكات الأمان الاجتماعية.

ويحتاج الفرد (المعاق) الى إشباع الحاجة إلى الأمن الذاتي والاسري والمجتمعي له من خلال تماسك اسرته، والشعور بالانتماء ووحدة الأهداف لها، وسلامة السلوك، وسلامة الأدوار الاجتماعية بها، ووضوح العلاقات الاجتماعية، ويسر الاتصال سبين افرادها ، ولا شك أن ارتباط الفرد (المعاق) بالمجتمع وهو ما يمثل امنه المجتمعي وهو مرهون بإشباع الدوافع والحاجات التي تمكنه من العيش والسعي المنظم الآمن إلى تأمين رزقه ، وتوفير موارد عيشه ، وتطوير السبل التي ترتقي بها مظاهر حياته. (زهران ،٢٠٠٢، ٨٧)

كما يعتبر الأمن الذاتي من الحاجات الهامة لبناء الشخصية الإنسانية عامة (ولدي المعاق خاصة) حيث إن جذوره تمتد مهدد إذاً إلى الطفولة وتستمر حتى الشيخوخة عبر المراحل العمرية المختلفة، وأمن المرء يصبح مهدداً اذا تعرض إلى ضغوطات نفسية واجتماعية لا طاقة له بها في أي مرحلة من تلك المراحل، مما يؤدي إلى الاضطراب، لذا فالأمن الذاتي يعد من الحاجات الأساسية. (جبر،٢٠٠٧ ، ص ٨٠)

ويعد تحقيق الامن الاجتماعي من ابرز تحديات التي تواجه المجتمعات في الآونة الاخيرة، حيث تتعدد متغيرات تحقيق الامن الاجتماعي ما بين اجتماعية وسياسية وثقافية وتشكل رؤية فكرية لتحويل الاهتمام من حماية سلامة الدولة فقط الى حماية ارواح المواطنين القاطنين على ارضيها.(عبدالحليم،٢٠١٨،ص٢٩٩)

وقد اشارت **دراسة (Burkhart,2002)** الي وجود معوقات تهدد تحقيق الأمن الاجتماعي التي تتمثل في العديد من الظروف منها الفقر، المرض، البطالة، كما أكدت الدراسة أيضاً على تنمية وعي المسئولين والمتخصصين والأفراد بضرورة العمل على تحقيق الأمن الاجتماعي.

وهناك بعض المؤشرات التى تشير الى ضعف الامن الاجتماعي للمعاقين في الجوانب الصحية والتعليمية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة الى القصور في تخطيط وتقديم برامج الرعاية وتأهيل المعاقين مما يؤدي الى عدم الاستفادة من قدراتهم وبالتالي يؤثر ذلك على الامن الاجتماعي لهم ولأسرهم،(الهجرسي، ٢٠٠٨، ص٢١)، وقد اكدت **دراسة(Morton,2014)** على ان الضمان الاجتماعي يعد مصدرا هاماً من مصادر الدعم الاقتصادي لأسر المعاقين،

بالإضافة الى توفير الخدمات الصحية للمعاق كليا او جزئيا حيث ان برامج الضمان الاجتماعي توفر اعانات شهرية مما يوفر الحماية الاجتماعية للمعاقين.

واوضحت **دراسة (عوادة، ٢٠٠٧)** واقع المعاق في النواحي الاجتماعية والنفسية والعلاقات الاجتماعية واحتياجات الاجتماعية، وتوصلت الدراسة الى ان عملية تأهيل ودمج المعاقين في الحياة الاجتماعية تتطلب التعاون بين الجمعيات الاهلية والحكومية وتوفير الجوانب المالية والقانونية والسياسية التي توفر للمعاق التكيف مع حياة المجتمع، كما اكدت الدراسة على ان تطويع عناصر البيئة بما ينسجم مع امكانيات المعاق تحول دون اندماج حقيقي في الحياة العامة، وايضا **دراسة (شحادة، ٢٠١١)** التي سعت الى تحديد واقع الخدمات المقدمة لذوي الاعاقة في المؤسسات واستراتيجيات تطويرها، وكشفت الدراسة عن ضعف جودة الخدمات المقدمة لذوي الاعاقة، واوصت الدراسة بضرورة تطوير اداء مؤسسات رعاية المعاقين ادارياً ومهنياً وفع كفاءة الموظفين فيها وتوفير مصادر تمويل مستدرة وتقرير التنسيق فيما بينهما، كما اوصت الدراسة بتفعيل دور الخدمة في الاشراف وتفعيل الجانب الحقوقي والقانوني لبرامج الدمج.

كما كشفت **دراسة(Galasso & Ravallion , 2000)** عن أن من أهم المعوقات التي تحول دون نجاح البرامج الموجهة للفئات الضعيفة، والتى تتمثل في مركزية القرارات والسياسات، والتي لا تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمعات المحلية، وقدرة المؤسسات الرسمية في الوصول بخدماتها لتلك الفئات في هذه المناطق.

دراسة(stalker,2015) والتي اكدت على ان المعاقين يعانوا من العزلة الاجتماعية واساءة المعاملة وانهم في حاجى الى وجود حماية تحقق لهم الامن الاجتماعي، كما يحتاجون الى تدعيم جهود الرعاية الاجتماعية بحيث تصبح هذه الخدمات متاحة لجميع المعاقين مما يتيح فرص الدمج الاجتماعي لهم، كما اكدت الدراسة على اهمية الخدمات الاجتماعية والتعليمية والخدمات الصحية بهدف حمايتهم. وقد ركزت **دراسة (Regina,2000)** علي قضية" الفقر للمعاقين، وخاصة الأسر الفقيرة التي لا يصلها الدعم عبر المساعدات الاجتماعية، وقد أوضح الباحث أن هناك الكثير من أسر المعاقين التي تستحق الدعم لكنها لا تتمكن من الحصول عليه، إما لأنها لا تفصح عن ذلك، أو لغياب البيانات الدقيقة حول تلك الأسر التي تستحق الحصول على مساعدات الدولة الاجتماعية، وقد أوضح الباحث أن عدم وصول المساعدة إلى هؤلاء الفقراء له نتائج وخيمة.

لذا لم تعد مهمة تحقيق الامن الاجتماعي حكرا على المؤسسات العسكرية والامنية، بل اصبحت مهمة المؤسسات التى ينشئ فيها الفرد مثل الاسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والخدمية، لأي خطة رشيدة لتحقيق للأمن الاجتماعي فلابد ان تضع في لب استراتيجيتها تفعيل دور مؤسسات

المجتمع في تحقيق الامن الاجتماعي.(اسكندر، ٢٠٠٣،ص٤)، فقد اشارت **دراسة رشوان (٢٠٠٧)** إلى طبيعة العلاقة بين متطلبات بناء القدرات المؤسسية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهم نتائجها أن المنظمات الأهلية بصفة عامة وجمعيات تنمية المجتمع بصفة خاصة أصبحت شريكا فى عملية التنمية وأكدت الدراسة على أهمية العلاقة بين منظمات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأكدت **دراسة (عبد اللطيف، ٢٠٠١)** على أن المؤسسات الاجتماعية تساعد في تحقيق الأمن الاجتماعي بالمجتمع، واكدت الدراسة على أهمية دورها في مواجهة المشكلات التي يعاني منها الأفراد سواء كانت المتمثلة في الجريمة أو الانحراف او الاعاقة و المساهمة في وقايتهم من تلك المشكلات.

وهناك ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة وتحقيق الامن الاجتماعي حيث تهدف التنمية المستدامة الى تحقيق تنمية منصفة وشاملة عن طريق تعزيز قدرات وفرص الفئات الكثر ضعفا وتهميشاً فى المجتمع، لذا يعتبر من ضمن اهداف التنمية المستدامة التى تم صياغتها من قبل برنامج الانمائي للأمم المتحدة هو تحقيق الأمن الاجتماعي ولذلك فان هناك علاقة تبادلية بين مفاهيم التنمية المستدامة والأمن الاجتماعية.(Jillian Foley ,2012,p54)

وترتبط الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بشكل عام ارتباطاً وثيقا حيث أن كل منهما يؤمن بمجموعة من الأخلاقيات والقيم الأساسية فى ممارسة العمل تتمثل فى الاعتراف بكرامة الفرد والاعتماد المتبادل بين جميع الوحدات الإنسانية والأخصائي الاجتماعي يتعامل مع الوحدات الاجتماعية وهذا الاعتراف والإيمان بكرامة الإنسان يعد حجر الزاوية التى يقوم عليها التغييرات التى يرغب إحداثها فى اتجاهات وقيم وسلوك هذه الوحدات الإنسانية. (عبد الفتاح، ٢٠١٧، ص٢٧٠)

فالخدمة الاجتماعية لها دورا أساسيا فى حدوث التنمية المتواصلة أو المستدامة وذلك من خلال جوهر أدوار الخدمة الاجتماعية فى اكتشاف وبناء وتنمية القدرات الإنسانية وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى العملاء الأفراد والجماعات والمجتمعات وتوظيف واستثمار الإيجابيات والتخلى عن السلبيات ومواجهتها ، وتساعد هذه القدرات الموارد البشرية عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدة تعاملها وتمكنها من استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد المجتمعية بما يساهم إيجابيا فى دفع عجلة التنمية وتواصلها واستمراريتها. (عويس وآخرون، ٢٠٠١ ، ص ٢٢٩)

ومن ثم فإن طريقة تنظيم المجتمع شأنها الطرائق الأخرى، تهتم بإحداث تغييرات مقصودة ومرغوبة في الناس ومجتمعاتهم و تمارس من خلال هيئات ومؤسسات متخصصة اتفق على

تسميتها بأجهزة تنظيم المجتمع، وتعبر هذه الأجهزة عن الثروة الأساسية في المؤسسات والمنظمات بكافة أنواعها الإنتاجية والحكومية والأهلية ألا وهي الموارد البشرية حيث تضمنت الأفراد العاملين في المنظمات من مختلف النوعيات والتخصصات مهما اختلفت وتنوعت مستوياتها المهارة وأنواع الأعمال التي يقومون بها. (خاطر،٢٠٠٦،ص٢٠)

ومن بين أهداف طريقة تنظيم المجتمع كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية في إكساب الأفراد القوة والمقدرة على القيام بتحقيق الأهداف التي تتعلق بإشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم (Danid G,2001.p112) ، بالإضافة إلى أن استراتيجية التدعيم من الاستراتيجيات المحورية في طريقة تنظيم المجتمع التي تهدف إلى تحسين الأداء الاجتماعي للأفراد والجماعات والمجتمعات ومساعدتهم للتعامل مع العوائق والمشكلات.(Marieo,1998, p455)

فتنظيم المجتمع يستخدم لوصف الجهود المهنية المبذولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية وتحقيق التغيير بين الجماعات أو المنظمات فيما يتعلق بالمشكلات المجتمعية، وكان من أهدافه الأساسية التوازن بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المؤسسية وتعتمد على العمل المجتمعي. (Irving,2002,p3)

وطريقة تنظيم المجتمع يمكنها الإسهام بفاعلية في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال المنظمات العاملة مع الفئات الاكثر احتياجاً، حيث تعد هذه المنظمات أحد أجهزة تنظيم المجتمع، التي تعمل على ربط الأفراد بالأنساق الاجتماعية التي تمدهم بالخدمات والموارد وفرص العمل وتساهم في تدعيم هذه الأنساق كي تكون أكثر فاعلية.(Donald And Others,2006, p30)

واستناداً لما سبق فتتحدد القضية الاساسية لهذه الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة بين الامن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق ابعاد التنمية المستدامة.

ثانياً: الموجهات النظرية للدراسة.

أ- نموذج التأهيل المرتكز على المجتمع:

هو نموذج من نماذج الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع التي تساعد في إيجاد توجه دخول المجتمع لدعم مشاركة المواطنين في حياة مؤسسات المجتمع وأنشوطتها وقراراتها والخدمات التي تقدمها وهذا من شانه حل العديد من المشكلات التي توجوه المؤسسات والمجتمع المحلى.(عبدالمجيد،٢٠١٦،ص١٠٩)

ويشار الى التأهيل المرتكز على المجتمع: على انه تأهيل المجتمعات المحلية بطريقة عملية لتقديم الخدمة الكافية والفعالة فبرامج التأهيل للمعاقين في مجتمعاتهم وبيئاتهم المحلية مستفيدين من جميع الموارد المادية والبشرية المتوفرة في المجتمع المحلى وتؤكد على مشاركة ومشمول

المعاقين أنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم في عملية التأهيل وهناك اتجاهين للتأهيل المرتكز على المجتمع، الاتجاه الأول إن التأهيل المرتكز على المجتمع هو الجهد الذي يبذل لجعل أعضاء الآسرة والمجتمع يقومون بأداة المهام التأهيلية للمعوق في بيئته ومجتمعة وهذا الاتجاه هو البعد عن المؤسسات والخدمات المؤسسية كليا، واما الاتجاه الثاني فهو إمداد خدمات تأهيلية لأكبر عدد من المعاقين وخصوصا في المناطق البعيدة عن المدن وتحويل الخدمات إلى مراكز التأهيل وتقديم الدعم الفني.(عبداللطيف،٢٠١٤،ص١٨)

هدف نموذج التأهيل المرتكز على المجتمع :

يقوم النموذج على رسالة اساسية هي العمل من اجل مجتمع أفضل للإفراد ذوي الإعاقة في كافة المجتمعات المحلية حيث تترسخ رسالة التأهيل المجتمعي كالآتي:

- تغيير مواقف المجتمع السلبية ورفع المستوى المجتمعي تجاه قضية الإعاقة .
- تحويل الأشخاص المعاقين من مستفيدين من الخدمات إلى مشاركين في القرار وذلك بنقل تقنيات التأهيل و المعلومات الصحيحة المتعلقة بالإعاقة إلى الأشخاص المعاقين وأسرهم في مجتمعاتهم المحلية.
- دعم الدمج المجتمعي على المستوى المحلي والوطني عن طريق تمكين الأشخاص المعاقين من خلال إشراكهم في القرار في عملية التأهيل وحماية حقوقهم الإنسانية. (ابو الحلاوة،٢٠٠٤، ص٣٨)

يبنى التأهيل المرتكز على المجتمع على فلسفة إنسانية مفادها احترام إنسانية الإنسان مهما كانت قدراته والإيمان في حق جميع الناس بإتاحة الفرص لهم لتحقيق ذواتهم ومن هذه الفلسفة انبثقت مبادئ التأهيل مرتبة كالآتي:

- توفير فرص النمو لجميع المواطنين وتهيئة المعاقين للعمل والعيش كغيرهم من أفراد المجتمع من خلال تقديم الخدمات والبرامج المتخصصة لهم.
- مراعاة برامج التأهيل للخصائص الفردية لكل إنسان حيث تتفاوت ردود الفعل النفسية والشخصية الإعاقة من شخص لآخر.
- شمولية التأهيل أن يشتمل على جميع الأبعاد المهنية والاجتماعية والجسمية من خلال توفير برامج التأهيل المتكاملة (التأهيل الطبي، النفسي، الاجتماعي، المهني، والتأهيل الأكاديمي. (المعايطة، ٢٠٠٦ :ص٢٩ ،ص٣٠)

كما يتم التأكيد على مجموعة من المبادئ من خلال نموذج التأهيل المرتكز على المجتمع وهي: (داؤود، ٢٠٠٦ :ص٣٠)

- استعمال الموارد المتاحة في المجتمع.
- نقل المعرفة والمهارات التأهيلية إلى المعاقين وأسرهم والمجتمعات المحلية.
- العمل على إشراك المجتمع المحلي في عمليات التخطيط، والتنفيذ، والتقييم وصنع القرارات.
- السعي إلى التعاون مع مؤسسات وطنيه، والاستفادة من خدماتها التقييمية والتدريبية والإشرافية في عمليات التأهيل.
- الاعتماد في وضع السياسات الخاصة بالمعاقين على لجان محلية ومؤسسات ذات علاقة، فضلا عن الاستعانة بجهات مانحة لدعم برامج التأهيل.

وقد تم اختيار نموذج التأهيل المرتكز على المجتمع لعدة اسباب اهمها:

- يعمل هذا النموذج على تحرير وإتاحة وتبسيط ونقل المعرفة والخبرة واستخدام المتاح من الإمكانات لصالح فئة المعاقين.
- استثمار كافة افراد وهيئات ومؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية للمشاركة في تحقيق الامن الاجتماعي للمعاقين.
- يقدم خدمات وقائية وعلاجية وتأهيلية من خلال برامج مؤسسية ومجتمعية.
- يمارس التأهيل المرتكز على المجتمع على ثلاثة مستويات وهي الفرد نفسه والاسرة والمجتمع وهي تمثل ابعاد الامن الاجتماعي للمعاق في هذه الدراسة.
- انه يعتمد على افراد المجتمع المحلي وامكانياتهم لتقديم خدمات التأهيل الاجتماعي والمهني للمعاقين في اماكن تواجدهم وفى مجتمعهم بشكل يحقق استدامة تلك الخدمات .

ثالثاً: اهمية الدراسة:

١-تزايد الاهتمام القومي والعالمي بفئة المعاقين وطرق معالجة مشكلاتهم ومواجهة تحديات المستقبل الخاصة بهم.

٢-بالرغم من التطور الملحوظ في برامج الحماية الاجتماعية للمعاقين في المجتمع المصري في زيادة الحقوق الاجتماعية و السياسية وغيرها الا انه لايزال هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك بكفاءة الامر الذى يتطلب منا البحث عن اليات جديدة تستهدف تفعيل برامج التنمية المستدامة لتلك الفئة.

٣-اهمية تحقيق الامن الاجتماعي للفئات المستضعفة باعتباره الهدف التي تسعي اليه المجتمعات في تحسين مستوي المعيشة لهم ومن الحقوق الانسانية.

٤-اهمية التنمية المستدامة واهدافها بالنسبة لفئة المعاقين حيث تقوم التنمية المستدامة على ضرورة تحسين نوعية الحياة للبشر وتحقيق مبدأ العدالة بين الاجيال.

رابعاً: أهداف الدراسة:

١. تحديد مستوى أبعاد الأمن الاجتماعي.
٢. تحديد مستوى أبعاد التنمية المستدامة.
٣. تحديد طبيعة العلاقة بين الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
٤. تحديد الصعوبات التي تواجه الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
٥. تحديد مقترحات تفعيل الأمن الاجتماعي للمعاقين لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
٦. محاولة التوصل إلى رؤية مستقبلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

خامسًا: فروض الدراسة:

١. من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد الأمن الاجتماعي مرتفعًا ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية: الأمن الذاتي، الأمن الاسري، الأمن المجتمعي.
٢. من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد التنمية المستدامة مرتفعًا ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي التكنولوجي.
٣. توجد علاقة طردية دالة إحصائيًا بين الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
٤. من المتوقع أن يكون مستوى الصعوبات التي تواجه الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مرتفعًا.
٥. من المتوقع أن يكون مستوى مقترحات تفعيل الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مرتفعًا.

سادساً: مفاهيم الدراسة

تحدد مفاهيم الدراسة في المفاهيم التالية:

أ- مفهوم الامن الاجتماعي .

يشار الى الأمن بانه : الأمان والأمانة، والامن ضد الخوف وستأمن اليه اي دخل فى أمانة (الرازي، ٢٠٠٨، ص١٣)

فالأمن يعرف بانه اطمئنان الانسان والاسرة على حياتهما وأموالهم من اي انتهاكات وأن ينال الانسان ويمارس كل حقوقه فى أمان، لذا فالأمن يدل على الشمول لجميع مناحي الحياة، فهو يشير الي التحرر من الخوف أيًاكان مصدره وكذلك التحرر من الحاجة ايًاكان نوعها ومصدرها.(ناصر، ٢٠١٦، ص١٦٩)

اما الأمن الاجتماعي بمفهومه العام يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فهو يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن ، كما يتناول الأمن الاجتماعي تأمين الخدمات الأساسية للإنسان ، فلا يشعرون بالعوز أو الحاجة ويشمل: الخدمات المدرسية ، والثقافية ، والرعاية الانسانية ، والتأمينات الاجتماعية ، والمادية ، ويهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية ، وبالتالي الوقاية من الإجرام والانحراف (الكيلاني ، ٢٠١٢ ، ص ٩).

وقد عرفت" منظمة العمل الدولية "الأمن الاجتماعي على أنه الحماية التي يمنحها المجتمع للمواطنين في مواجهة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، الأمن الاجتماعي.(Regina : 2000, p 122)

كما يعرف بأنه " ضمان مستوي معين من المعيشة للمواطنين وحمايتهم من أنواع معينة من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، من خلال نظام للضمان الاجتماعي ينطلق من أربعة عناصر

رئيسية وهي :المساعدة العامة، والتأمين الاجتماعي، وخدمات الرعاية الاجتماعية، والصحة العامة.(Misra & Misra,2009,p3)

ويشار الى الأمن الاجتماعي بانه تعزيز قدرات الأسرة والمرأة الضعيفة، على الحياة من خلال أربعة مجالات أساسية هي :التعليم، الصحة، التدريب المهني، ممارسة الحقوق الأساسية(Barriento & Maitrot,2010, p14)."

ويشير الامن الاجتماعي إلى عدة مؤشرات تتمثل محدداته في برامج الغذاء الموجهة لطلاب المدارس، برامج إسكان الفقراء، رفع كفاءة سكان المستوطنات العشوائية، توفير المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، تسهيل وصول المساعدات الاجتماعية للفقراء خاصة في المناطق الريفية، العمل على استدامة الموارد المالية بالنسبة للفقراء(Subbarao,1998,p2)."

التعريف الإجرائي لمفهوم الأمن الاجتماعي:

- الجهود والبرامج والمعايير المتضافرة التى وضعها المجتمع التى تدعم وتحافظ على توفير الضمانات الشاملة التى تحيط بالمعاقين في المجتمع بالرعاية اللازمة
- تهدف تلك الجهود والمعايير الى مساعدة المعاقين علي مواجهة متطلبات الحياة اليومية في اطار علاقات فعالة.
- تعطي تلك الجهود والمعايير الحماية والطمأنينة للمعاقين حول اوجه حياتهم.
- تتحد ابعاده في الأمن الذاتي للمعاق والأمن الاسري والأمن المجتمعي

ب- مفهوم المعاقين.

الإعاقة تعني الحيلولة دون قيام الفرد بعمل ما مقارنةً بمن في سنه ويستطيعون القيام بهذا العمل، فهي تشير بذلك الى الحد من مقدرة الفرد على القيام بوظيفة واحدة أو أكثر من الوظائف التي تشكل العناصر الأساسية لحياتنا اليومية.(الرطروط، ٢٠١٠، ص٢٧٩)

وتعرف الإعاقة بأنها نقص فى النضوج الأدائي للوظائف الحيوية المختلفة التي يستلزمها النمو البدني والعقلي بدرجة تحد من اكتساب الذكاة بكافة جوانبه التي يتناسب مع السن الزمنى على سنوات النمو.(Ellison, M ,2004,p732)

ويعرف المعاق لغوياً من عوق عن كذا إعاقة أى حبسه عنه وصرفه.(الرازي، ٢٠٠٨،ص١٩٤)

ويعرف قاموس الخدمة الاجتماعية المعاق أو العاجز بانه تعبير ينطبق على أى شخص غير قادر على تنفيذ واجبات أو وظائف معينة بسبب حالة جسدية أو عقلية أو حسية أو وهن محدد وهذه الحالة قد تكون مؤقتة أو مستديمة وقد تكون جزئية أو كلية.(السكرى،٢٠٠٠، ص٢٠٢)

وهو الشخص الذي لديه اعاقة جسدية او عقلية لها تأثير سلبي كبير وطويل الامد على قدرته على القيام بانشطته اليومية العادية.: (Stabile, Sara ,2012,p69)

والمعاق هو كل شخص أصبح غير قادر في الاعتماد على نفسه في مزاولة عمله أو القيام بعمل آخر والاستقرار فيه أو نقصت قدرته على ذلك، نتيجة قصور عضوى أو عقلي أو حسي أو نتيجة عجز خلقي منذ الولادة. (قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨، مادة رقم٢.)

والمعاقين هم الأفراد الذين يواجهون مشكلات أو صعوبات في التكيف مع البيئة التي يعيشون فيها بسبب عجز عضوي أو خصائص سلوكية قاصرة يتصفون بها مما يجعلهم يختلفون عن غيرهم، ومما يستلزم برامج خاصة بهم.(Heward. W, anmed. M, 2002,p254)

ويعرف المعاق اجرائياً بانه:

- كل شخص لديه قصور بدني او عقلي.
- يؤثر ذلك القصور على تكيفه وتوافقه مع بيئة العمل أو الأسرة أو المجتمع أو مع ذاته.
- يمنعه من القيام بوظائفه بصورة عادية
- وينتج عن ذلك القصور احتياجات اجتماعية واقتصادية ونفسية خاصة به.

جـ- مفهوم التنمية المستدامة.

تنمية المجتمع هي عملية التدخل المقصود والمدروس فى شبكة العمل الاجتماعى أو فى بناء العلاقات بين الناس والمنظمات فى منطقة محلية أو اهتمام مجتمعى لتيسير حل المشكلات الاجتماعية ، وتحسين نماذج تقدم الخدمة وأداء الوظيفة الاجتماعية السياسية ، والتركيز على التعليم الاجتماعى السياسى والتنمية التنظيمية وخلق البناءات لتمارس التأثير المجتمعى . (السكرى ، ٢٠١٥ ،ص ٨)

وتعرف التنمية بانها عملية تهدف إلى انحسار الفقر والتخفيف من حدته إلى تدعيم الكرامة الإنسانية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وتعدد الخيارات والفرص المتاحة أمام الإنسان صانع هذه العمليات والمشارك فى حدوثها ، حيث تسعى المشاركة الشعبية اشتراك الجماهير عن كثب فى عمليات التنمية واتخاذ القرارات التى تؤثر على حياتهم وشعورهم بالأمان الاجتماعى . (السروجى ، ٢٠١١ ، ص ١١).

وهي دمج لمجموعة من الابعاد في مفهوم واحد فقط حيث يجمع مفهوم الاستدامة بين الافكار بشكل متكامل ومتداخل في تخصصات متنوعه لوصف عمليه الانجاز والتقدم في تلك المجالات.(Mallick & Bajpai, 2019,p522)

والتنمية المستدامة تعرف بانها أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئى بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الإنسان لمواد البيئة المتاحة والتى يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان فى المجتمع حاضرا ومستقبلا . (السروجى، ٢٠٠٢ ، ص ٣٤٧)

وقد حددتها اليونسكو بانها محاوله الحصول على الحد الاقصى من الموارد الطبيعيه في الوقت الحالي بما يحافظ على مستويات المعيشه في المستقبل فهي تلبيه احتياجات الحاضر دون ما تدمير كثره الاجيال المستقبليه القادمه على تلبيه احتياجاتها الخاصه(ENSCO, 2008,p13)

وتعرف ايضاً بانها تلك العمليات التنموية التى تستهدف مقابلة الاحتياجات الفعلية للأجيال الحالية بدون ان تجور على حقوق الاجيال التالية، سوء من البشر او مختلف الكائنات الحية

الأخرى، فهي تمثل احد الادوات التى تستخدم لتحسين نوعية الحياة للبشر فى المجتمع، وفى ذات الوقت تعمل على تطوير وصيانة الموروث الطبيعي للأنساق الايكولوجية. (ناجي، ٢٠١٣، ص٣٨)

وأشار (سويلم ٢٠١٥، ص١٤٣) الى التنمية المستدامة على أنها "العملية التى يتم من خلالها إحداث التغيرات المؤسسية البنائية والوظيفية والتى تؤدى الى كفاءة وفعالية المؤسسات والمنظمات الريفية الحكومية وغير الحكومية لرفع مستوى السكان وتحسين نوعية حياتهم.

التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة:

١. عملية متعددة الابعاد تعتمد على اساليب علمية مخططه تهدف الى تحقيق التوازن بين ابعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب والبعد البيئي من جانب اخر.
٢. تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية الحياة وتنمية الأصول فى المجتمع .
٣. تسند الى اهمية المساوة بين افراد المجتمع في التوزيع المتناسب للموارد والحقوق والواجبات.
٤. تهدف الى الاستفادة من الموارد والحد من التحديات المجتمعية التى تواجه افراد المجتمع.
٥. تنمية مرتبطة بالمستقبل وترك للأجيال القادمة موارد والمساعدة على زيادتها لحل المشكلات المجتمعية .

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

الاستدامة هى نموذج للتفكير حول المستقبل الذى يضع فى الحسبان الاعتبارات البيئية والإجتماعية والإقتصادية فى إطار السعى للتنمية وتحسين جودة الحياة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٣، ص٥)، وتدل الإستدامة على عدة نقاط هى (zubair, 2006, p.5):

١. المحافظة على معدل المدى الطويل للنمو الاقتصادى.
٢. إنجاز العدالة بين الأجيال فى استخدام الموارد الطبيعية.
٣. الحد بقدر الإمكان من الزيادة فى التلوث لإبقاء جودة البيئة الحالية.

وتقوم أبعاد التنمية المستدامة على أبعاد أساسية هى: البعد الاقتصادى : (هو الملائمة بين النمو الاقتصادى السريع وتحسين نوعية البيئة معا وينطوى على زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشى، (البعد الاجتماعى) هو تنمية الموارد البشرية من خلال استخدام تطور مستدام فى

التعليم والرعاية الصحية والتخطيط الأسرى وزيادة المعارف والمهارات اللازمة للناس) . البعد البيئى : (هو وضع خطط تنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة فى إطار زمنى يحقق بين الأجيال (سرحان ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢١)

تنطلق استراتيجية التنمية المستدامة من أجل تحقيق عدة قيم مجتمعية:

- ان للإنسان الحق في الحياة بمستوى لائق حاضرا فى إطار تنمية حقيقية.
- ليس من حق الانسان في المجتمع تجديد او استنزاف الموارد المجتمعية المتاحة لصالح التنمية الحاضرة وذلك لضمان استمرارية التنمية ومستقبلها.
- يتوقف استمرار وتواصل التنمية في المجتمع على قدرات الإنسان الفاعلة وتنظيمها باستخدام الموارد المجتمعية وتنميتها ومن ثم فإن الإنسان يعد من أهم موارد المجتمع.
- تعد المشاركة هي المدخل الملائم لإنجاح استراتيجية التنمية المستدامة حيث ينظر الى مشاركة السكان والمنظمات والهيئات والتخصصات على انها هي اساس الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة . (Gonzolez,2001,p48)

أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن مختلف تعاريف التنمية المستدامة أبعادا مختلفة تتداخل فيما بينها، ومن شأن التفاعل فيما بينها أن يحقق تطورًا في التنمية المستهدفة وأهم هذه الأبعاد :

أ- **البعد الاجتماعي:** يشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والأمن واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة الفعلية في صنع القرار ، والمساواة الاجتماعية في الاستفادة من الخدمات، وتمكين الاقليات الدينية والعرقية وتوعية الأفراد، السكن، التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات، وتثبيت النمو السكاني، الاستخدام الكامل للموارد البشرية، والتأكيد على دور المرأة (الحكم الرشيد، التمكين، الشراكة). (مهنا، ٢٠٠، ص٢٩).

ب- **البعد الاقتصادي** : يدور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، وتعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ في الحسبان التوازن البيئي على المستوى البعيد والقضاء على الفقر في جميع مراحل النشاط الاقتصادي (مرحلة توزيع واستخدام الموارد- الاستثمار-الانتاج -الاستهلاك -توزيع الدخول) ((CHOI, 2006,p127)، وتمثل العناصر التالية محور البعد الاقتصادي :(عبد الغنى، ٢٠١٣، ص٦٧)

- النمو الاقتصادي المستدام .

- إشباع الحاجيات الأساسية .
- العدالة الاقتصادية .
- المساواة في توزيع الموارد والخدمات.
- الحد من التفاوت في الدخول .

ج- البعد البيئي التكنولوجي : من أهم أهداف التنمية المستدامة هو إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي والمناخي، وحماية المحيط والاستغلال العقلاني للموارد والحفاظ على مصادر الثروة من أراضي ومياه وغابات وأنهار وبحار ونظم البيئية ، وتنوع بيولوجي وحماية البيئة من التلوث ومكافحة التصحر، والحد من استخدام المبيدات الحشرية، وصيانة المياه .(منظمة الاغذية والزراعة،٢٠١١، ص٩).

فتحقيق التنمية المستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي ، الذي يتحقق باعتماد الإجراءات الوقائية وتكثيفها. في الحقيقة لم يكن اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية جزء من المعطيات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع خطط اقتصادية إنمائية، بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه الذي يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل تكلفة – فائدة، وما يترتب عن ذلك من فوائد اقتصادية، إضافة إلى الحفاظ عل البيئة .(Waas.T and other, 2000,p629)، ولذلك يجب :

- إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالتخطيط لمؤسسات معنية بالبيئة للتقليل من المشاكل البيئية والحد من التدهور البيئي وزيادة استدامة النمو الاقتصادي .
- إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل الأسواق ومنع السلع التي لا تراعي البعد البيئي.
- تسخير السياسات البيئة الفنية في استدلال عناصر الإنتاج و الحد من ندرتها.
- خلق تخصصات في مجال الاقتصاد البيئي على مستوى الجامعات .
- الوعي البيئي، وإشاعة التعاليم الإسلامية التي تحث على الحفاظ على البيئة. (جابر، ٢٠١١، ص٣٩)

وهناك عدة عناصر تقوم عليها التنمية المستدامة وهي:(Wyness. L,2015.p108)

الإنتاجية: وهي تعنى توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من رفع وتحسين إنتاجيتهم وذلك بالاشتراك فيهم بشكل فعال في عمليه توليد الداخلي وفي العمالة بالأجر.

الإنصاف والعدالة الاجتماعية: وهي تعني تساوي البشر في الحصول على نفس الفرص ولبلوغ ذلك نبدأ من رفع الحواجز التي تحول دون اعتبار اشتراك مكونات المجتمع وفي مختلف. الفرص المؤدية الى البيئة الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية بحيث تكون متاحه للجميع.

الاستدامة : وتحتوي على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون نسيان الاجيال المقبلة وهذا يعني ضرورة الحفاظ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية وهذا ما يحتم التنمية في مفهومها الشامل من خلال تعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية .

التمكين: علي التنمية ان تكون موضع البشر لا من اجلهم فحسب وهذا ما يحتم مشاركتهم في صنع القرارات والسياسة المتعلقة في حياتهم وفي تنفيذها في حيز الواقع وحتى نضمن المشاركة الفعلية والنجاح فلابد من تعزيز قدرات البشر على مختلف المستويات والمجالات بهدف سيطرة كل فرد في المجتمع على مصيره.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(أ) نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة الى نمط الدراسات الوصفية باعتبارها من انسب الدراسات ملائمة لموضوع الدراسة.

(ب) منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل.

(ج) أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة أداة الاستبيان، وقد هدف الاستبيان الى تحديد ابعاد الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحديد ابعاد التنمية المستدامة وايضا الصعوبات التي تواجه الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة والمقترحات التى يمكن ان تواجه تلك الصعوبات، وقد تأكد الباحث من الخصائص السيكومتيرية للأداة باختبار ثبات الاستبيان باستخدام طريقة اعادة الاختبار على عينه قوامها(١٠) مفردات من العاملين بالجمعيات الاهلية وقد بلغ معامل ثبات (ألفا.كرونباخ) (٠,٧٤٢)، وبلغ الصدق الاحصائي للاستبيان (٠,٨٦١) وتعتبر هذه المستويات عالية ومقبولة ويمكن الاعتماد على النتائج التي تتوصل إليها الأدوات.

(د) مجالات الدراسة:

١-المجال المكاني.

تحدد المجال المكاني للدراسة في المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة في نطاق القاهرة الكبرى وتتمثل في(٧) مؤسسات وهم: (مجمع الاعاقة الشامل- مؤسسة التثقيف الفكري بالجيزة- مؤسسة التثقيف الفكري بالمرج - مؤسسة اقدار لرعاية ذوى الاحتياجات الخاصة- جمعية اباء وأبناء لذوى الاحتياجات الخاصة - جمعية حبات القلوب- جمعية احباء الطفولة)، وتم اختيار تلك المؤسسات للأسباب التالية:

- تتعامل تلك المؤسسات مع اعاقات متنوعة.

- تضم تلك المؤسسات اعداد كبيرة من العاملين.
- تتنوع تلك المؤسسات ما بين الحكومية والاهلية.
- تميز تلك المؤسسات في العمل بمجال الاعاقة.
- قيام الباحث بتدريب طلاب الخدمة الاجتماعية في اغلب تلك المؤسسات.
- تقبل تلك المؤسسات إجراء الدراسة بها.

٢- المجال البشري:

-حصر شامل للعاملين بالمؤسسات السابق ذكرها وعددهم (١٦٣) مسئول.

جدول (١) يوضح اعداد مجتمع الدراسة

م	المؤسسة	عدد العاملين
١	مجمع الاعاقة الشامل	١٣
٢	مؤسسة التثقيف الفكري بالجيزة	٣٢
٣	مؤسسة التثقيف الفكري بالمرج	٣٨
٤	مؤسسة اقدار لرعاية ذوى الاحتياجات الخاصة	٢٠
٥	جمعية اباء وأبناء لذوى الاحتياجات الخاصة	٢٤
٦	جمعية حبات القلوب	١٩
٧	جمعية احباء الطفولة	١٧
	مجـــ	١٦٣

٣-المجال الزمنى :

يتضمن المجال الزمنى للدراسة فترة جمع المعلومات من مفردات الدراسة خلال الفترة (٢٠٢٠/١/١٢) إلى (٢٠٢٠/٢/١٧).

(هـ) اساليب التحليل الاحصائي:

تم الحكم على مستوى الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة باستخدام المتوسط الحسابي حيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي نعم (ثلاث درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، وتم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) ، تم حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (٣ – ١ = ٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (٢ / ٣ = ٠,٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

جدول (٢) يوضح مستوي المتوسطات الحسابية

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين ١ – ١.٦٧	**مستوى منخفض**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من ١,٦٧ – ٢.٣٤	**مستوى متوسط**

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من ٢,٣٤ : ٣	مستوى مرتفع

وتم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS V. 24.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، المدى، معامل ثبات (ألفا . كرونباخ)، اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، تحليل الانحدار المتعدد، تحليل الانحدار البسيط، معامل ارتباط بيرسون R، معامل التحديد R2.

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

(أ) وصف مجتمع الدراسة

جدول (٣) يوضح وصف مجتمع الدراسة

(ن= ١٦٣)

م	النوع	ك	%
١	ذكر	٨٤	٥١,٥
٢	انثي	٧٩	٤٨,٥
م	السن	ك	%
١	اقل من ٣٠ سنة	٣٨	٢٣,٣
٢	٣٠ سنة –	٦٩	٤٢,٣
٣	٤٠ سنة –	٤٣	٢٦,٤
٤	٥٠ سنة فاكثر	١٣	٨,٠
	متوسط السن	٤١,٦	
	الانحراف المعياري	١١,٣	
م	الحالة الاجتماعية	ك	%
١	اعزب	٢٦	١٥,٩
٢	متزوج	١٢٨	٧٨,٥
٣	أرمل	٣	١,٨

٤	مطلق	٦	٣,٧
	المؤهل العلمي	**ك**	**%**
١	مؤهل متوسط	٢٥	١٥,٣
٢	مؤهل فوق متوسط	٢٧	١٦,٥
٣	مؤهل عالي	٩١	٥٥,٨
٤	دراسات عليا (دبلوم – ماجستير – دكتوراه)	٢٠	١٢,٣
	الوظيفة	**ك**	**%**
١	عضو مجلس ادارة	٢٢	١٣,٥
٢	أخصائي تأهيل	٣٧	٢٢,٧
٣	مسئول نشاط	٣٤	٢٠,٩
٤	اخصائي اجتماعي	٢٣	١٤,١
٥	مشرف اقامة	١٩	١١,٦
٦	إداري	٢٨	١٧,٢
	مجال الاعاقة التى يعمل به	**ك**	**%**
١	متعددة	٦٥	٣٩,٩
٢	ذهنية	٤٧	٢٨,٨
٣	حركية	٢٣	١٤,١
٤	سمعية	١٦	٩,٨
٥	بصرية	١٢	٧,٤

	عدد سنوات الخبرة	ك	%
١	اقل من ٥ سنوات	٤٢	٢٥,٨
٢	٥ سنوات –	٧٦	٤٦,٦
٣	١٠سنوات فأكثر	٤٥	٢٧,٦
	مدي الحصول على دورات في مجال الاعاقة	ك	%
١	نعم	٨٨	٥٤,٠
٢	لا	٧٥	٤٦,٠
	اكثر جوانب التي تحتاج الى تدعيم في الامن الاجتماعي للمعاقين	ك	%
١	الامن الذاتي للمعاق	٩١	٥٥,٨
٢	الامن الاسري للمعاق	٤٢	٢٥,٨
٣	الامن المجتمعي للمعاق	٣٠	١٨,٤

يوضح الجدول السابق وصف مجتمع الدراسة:

- بالنسبة للنوع جاء نسبة الذكور(٥١,٥%) فى مقابل (٤٨,٥%) من الاناث.
- بالنسبة للسن جاء متوسط السن (٤١,٦) سنة بانحراف معياري (١١,٣) سنة .
- بالنسبة للحالة الاجتماعية كانت اكبر نسبة من المتزوجين بنسبة (٥٢,٩%) بينما جاء فى الترتيب الاخير حالة أرمل بنسبة(١,٨%).
- بالنسبة للمؤهل العلمي كانت اكبر نسبة من الحاصلين على مؤهل عالي بنسبة (٥٥,٨%) ثم الحاصلين على مؤهل فوق متوسط بنسبة (١٦,٥%) وفى نهاية الترتيب جاء الحاصلين على دراسات عليا (دبلوم - ماجستير- دكتوراه) بنسبة (١٢,٣%)..
- بالنسبة للوظيفة جاء فى الترتيب الاول أخصائي تأهيل بنسبة (٢٢,٧%)، يليه مسئول نشاط بنسبة (٢٠,٩%) وفى النهاية مشرف اقامة بنسبة (١١,٦%).

- بالنسبة لمجال الإعاقة التي يعمل به جاء فى الترتيب الاول الاعاقة المتعددة بنسبة (٣٩,٩%)، وفى النهاية الاعاقة البصرية بنسبة (٧,٤%).
- بالنسبة لعدد سنوات الخبرة جاء فى الترتيب الاول (٥ سنوات -) بنسبة(٤٦,٦%)، وفى نهاية الترتيب (١٠سنوات فأكثر) بنسبة(٢٧,٦%).
- بالنسبة لمدي الحصول على دورات تدريبية في مجال الاعاقة جاءت نسبة (نعم) (٥٤%)، بينما جاءت (لا) بنسبة (٤٦%).
- بالنسبة لأكثر الجوانب التي تحتاج الى تدعيم في الامن الاجتماعي للمعاقين جاء فى الترتيب الاول (الامن الذاتي للمعاق) بنسبة(٥٥,٨%)، وفى النهاية الترتيب (الامن المجتمعي للمعاق) بنسبة(١٨,٤%).

(ب): ابعاد الأمن الاجتماعي للمعاقين :

جدول رقم (٤) يوضح الأمن الذاتي

(ن=١٦٣)

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
		ك	ك	ك			
١	مساعدة المعاق على تقبل اعاقته	١٠٩	٤٦	٨	٢,٦١	٠,٥٧٩	٢
٢	مساعدة المعاق على تغيير الافكار السلبية عن نفسه	٧٩	٤٦	٢٠	٢,٣٦	٠,٦٩٢	٨
٣	اكساب المعاق المهارات والمعارف لمنحهم الاستقلالية والاعتماد على الذات	٨٨	٦٩	٦	٢,٥٠	٠,٥٧٠	٥
٤	اكتشاف ميول وقدرات المعاق لكي يحسن استغلالها	٩٦	٥٨	٩	٢,٥٣	٠,٦٠١	٤
٥	دراسة احتياجات المعاق ومساعدته على مواجهة مشكلاته الشخصية	٩٩	٥٩	٥	٢,٥٧	٠,٥٤٤	٣
٦	توفير الاجهزة والوسائل المناسبة لاستكمال المعاق دراسته	٩٩	٤٤	٢٠	٢,٤٨	٠,٧٠٥	٦
٧	اتاحة الدراسة للمعاق فى فصول دراسية تناسب قدراته	١٠٣	٣٥	٢٥	٢,٤٧	٠,٧٤٨	٧
٨	توفير الاجهزة التعويضية التى تمكنه من ممارسة انشطة حياته	١٠٧	٥١	٥	٢,٦٢	٠,٥٤٥	١
	المتغير ككل				٢,٥٢	٠,٣٣٨	مرتفع

يوضح الجدول السابق: الأمن الذاتي حيث بلغ المتوسط الوزني(٢,٥٢) وهو مستوي مرتفع ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط لوزني: جاء في الترتيب الأول (توفير الاجهزة التعويضية التى تمكنه من ممارسة انشطة حياته) بمتوسط وزني (٢,٦٢)، يليها في الترتيب الثاني (مساعدة المعاق على تقبل اعاقته) بمتوسط وزني (٢,٦١)، وجاء في نهاية الترتيب (مساعدة المعاق على تغيير الافكار السلبية عن نفسه) بمتوسط وزني (٢,٣٦).

وقد اشارت **دراسة(stalker,2015)** ان المعاقين يعانوا من العزلة الاجتماعية واساءة المعاملة وانهم في حاجى الى وجود حماية تحقق لهم الامن الاجتماعي، كما يحتاجون الى تدعيم جهود الرعاية الاجتماعية بحيث تصبح هذه الخدمات متاحة لجميع المعاقين مما يتيح فرص الدمج الاجتماعي لهم، كما اكدت الدراسة على اهمية الخدمات الاجتماعية والتعليمية والخدمات الصحية بهدف حمايتهم. **وهو مما يؤكد على اهمية تحقيق الأمن الذاتي للمعاق.**

ويوضح ذلك اهمية **استخدام نموذج التأهيل المرتكز على المجتمع** في تلك الدراسة حيث يمارس التأهيل المرتكز على المجتمع على ثلاثة مستويات وهي الفرد نفسه والاسرة والمجتمع كما انه يعتمد على افراد **المجتمع المحلي وامكانياتهم لتقديم خدمات التأهيل الاجتماعي والمهني للمعاقين في اماكن تواجدهم وفى مجتمعهم بشكل يحقق استدامة تلك الخدمات .**

جدول رقم (٥) يوضح الأمن الاسري

(ن=١٦٣)

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
		ك	ك	ك			
١	مساعدة اسرة المعاق على المشاركة فى مشروعات تدر دخلا عليهم	٩٦	٦٢	٥	٢,٥٥	٠,٥٥٦	٤
٢	توعية اسرة المعاق بكيفية التعامل مع ظروف المعاق ومدهم بالمعلومات اللازمة لذلك.	٩٧	٥٨	٨	٢,٥٤	٠,٥٩٠	٥
٣	الحرص على توصيل أسرة المعاق بالمؤسسات التى تقدم الخدمات التعليمية والصحية للمعاق	١١٠	٤٤	٩	٢,٦١	٠,٥٩٠	٢
٤	تقديم الدعم المعنوي لأسرة المعاق ليسهل تقبلهم لطبيعة الاعاقة	١١٩	٤٢	٢	٢,٧١	٠,٤٧٨	١
٥	توفير البرامج والانشطة التي تيسر اندماج المعاق مع اسرته	٧٣	٥٨	٣٢	٢,٢٥	٠,٧٦٤	٨
٦	تحمل الاسرة مسئوليتها تجاه المعاق وحقوقه الاجتماعية	١٠٦	٣٩	١٨	٢,٥٣	٠,٦٨٧	٦
٧	اشراك اولياء الامور فى اتخاذ القرارات المرتبطة بالمعاق	٧٦	٧٠	١٧	٢,٣٦	٠,٦٦٥	٧
٨	التواصل الدورى مع اسرة المعاق لمتابعة الخدمات المقدمة له	١١٠	٤١	١٢	٢,٦٠	٠,٦٢٤	٣
	المتغير ككل				٢,٥٢	٠,٣٥٣	مرتفع

يوضح الجدول السابق: الأمن الاسري حيث بلغ المتوسط الوزني(٢,٥٢) وهو مستوي مرتفع ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط لوزني: جاء في الترتيب الأول (تقديم الدعم المعنوي لأسرة

المعاق ليسهل تقبلهم لطبيعة الاعاقة) بمتوسط وزني (٢,٧١)، يليها في الترتيب الثاني (الحرص على توصيل أسرة المعاق بالمؤسسات التى تقدم الخدمات التعليمية والصحية للمعاق) بمتوسط وزني (٢,٦١)، وجاء في نهاية الترتيب (توفير البرامج والانشطة التي تيسر اندماج المعاق مع اسرته) بمتوسط وزني (٢,٢٥).

وأشارت **دراسة (Svihulla Sudia Lynn,2005)** أن الأمن الاجتماعي يؤثر في العديد من الجوانب المتعددة للحياة الاجتماعية لأفراد المجتمع مثل الجوانب الثقافية، العدل، المساواة واكدت الدراسة على اهمية إصلاح سياسات الأمن الاجتماعي، **وايضا** وقد ركزت **دراسة (Regina,2000)** علي قضية" الفقر للمعاقين، وخاصة الأسر الفقيرة التي لا يصلها الدعم عبر المساعدات الاجتماعية، وقد أوضحت الدراسة أن هناك الكثير من أسر المعاقين التي تستحق الدعم لكنها لا تتمكن من الحصول عليه، إما لأنها لا تفصح عن ذلك، أو لغياب البيانات الدقيقة حول تلك الأسر التي تستحق الحصول على مساعدات الدولة الاجتماعية.

وايضا يؤكد **نموذج التأهيل المرتكز على المجتمع** على اهمية مشاركة وشمول المعاقين أنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم في عملية التأهيل بما يحولهم من مستفيدين من الخدمات إلى مشاركين في القرارات الخاصة بهم.

جدول رقم (٦) يوضح الامن المجتمعي

(ن=١٦٣)

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
		ك	ك	ك			
١	توعية افراد المجتمع بالإعاقة وطرق التعامل معها من خلال عقد ندوات تثقيفية	٨٨	٦٥	١٠	٢,٤٧	٠,٦١٩	٨
٢	توفير السياسات التي تضمن حصول المعاق على حقوقه	١٠٨	٥١	٤	٢,٦٣	٠,٥٣٠	١
٣	تسهيل اجراءات حصول المعاق على جميع الخدمات التى تضمن الحياة الكريمة له	١٠٨	٤٧	٨	٢,٦١	٠,٥٨٠	٢
٤	زيادة المخصصات من خدمات التضامن والتكافل الاجتماعي المقدمة للمعاق	٩٧	٥١	١٥	٢,٥٠	٠,٦٦٠	٦
٥	تعاون مؤسسات المجتمع على توفير الدعم اللازم للمعاق	٩٨	٥٧	٨	٢,٥٥	٠,٥٨٩	٣
٦	المحافظة على فرص تمثيل المعاق في كافة اشكال الحياة المجتمعية	١٠١	٥٢	١٠	٢,٥٥	٠,٦٠٩	٤
٧	وجود منظمات تقوم بالمطالبة والدفاع عن حقوق المعاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.	٨٧	٦٦	١٠	٢,٤٧	٠,٦١١	٧
٨	تعديل المورثات الاجتماعية التى تحد من مشاركة المعاق في المجتمع	٩٧	٥٤	١٢	٢,٥٢	٠,٦٣١	٥
	المتغير ككل				٢,٥٤	٠,٣٥٥	مرتفع

يوضح الجدول السابق: الامن المجتمعي حيث بلغ المتوسط الوزني(٢,٥٤) وهو مستوي مرتفع ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط لوزني: جاء في الترتيب الأول (توفير السياسات التي تضمن

حصول المعاق على حقوقه) بمتوسط وزني (٢,٦٣)، يليها في الترتيب الثاني (تسهيل اجراءات حصول المعاق على جميع الخدمات التى تضمن الحياة الكريمة له) بمتوسط وزني (٢,٦١)، وجاء في نهاية الترتيب (توعية افراد المجتمع بالإعاقة وطرق التعامل معها من خلال عقد ندوات تثقيفية) بمتوسط وزني (٢,٤٧)، **وقد اشارت دراسة (Khaleque and Baqui,2010)** الي اهمية شبكات الأمان الاجتماعي في دعم الفئات الضعيفة كالفقراء والمعاقين خاصة في بعض شهور السنة، أطلق عليها الباحثان " مواسم الحرمان "، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك الكثير من الفئات الاجتماعية الضعيفة، مثل عمال اليومية والمتسولين والمعاقين والنساء المعيلات، يقعون تماما خارج نطاق رعاية شبكات الأمان الاجتماعية.

وهو ما يؤكده ايضا نموذج التأهيل المرتكز على المجتمع من خلال مبادئه وهي ضرورة استعمال الموارد المتاحة في المجتمع و العمل على إشراك المجتمع المحلي في عمليات التخطيط، والتنفيذ، والتقييم وصنع القرارات، والسعي إلى التعاون مع مؤسسات وطنيه، والاستفادة من خدماتها التقييمية والتدريبية والإشرافية في عمليات التأهيل، والاعتماد في وضع السياسات الخاصة بالمعاقين على لجان محلية ومؤسسات ذات علاقة، فضلا عن الاستعانة بجهات مانحة لدعم برامج التأهيل.

(جـ) ابعاد التنمية المستدامة

جدول رقم (٧) يوضح البعد الاقتصادي

(ن=١٦٣)

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
		ك	ك	ك			
١	اشباع الاحتياجات الاساسية لأفراد المجتمع (مأوي – ملبس - مأكل)	٩٤	٦٢	٧	٢,٥٣	٠,٥٨٠	٥
٢	وجود مساوة في توزيع الموارد والخدمات بين افراد المجتمع	٨٢	٧٨	٣	٢,٤٨	٠,٥٣٦	٨
٣	النمو الاقتصادي بشكل تدريجي بما يسهم فى نمو مستوي معيشة الافراد	١٠٦	٥٧	-	٢,٦٥	٠,٤٧٨	١
٤	تقليص حصة استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية وحفظها من التبديد	١٠٤	٥٨	١	٢,٦٣	٠,٤٩٦	٢
٥	دعم خدمات العلاج لتحسين درجة الإعاقة او المرض التى يعانون منها افراد المجتمع	٩٩	٦٤	-	٢,٦٠	٠,٤٨٩	٣
٦	الحد من التفاوت في دخل افراد المجتمع.	٩١	٦٥	٧	٢,٥١	٠,٥٨١	٧
٧	الاستثمار فى الموارد المتاحة بما يعكس النمو على افراد المجتمع	٩٠	٦٩	٤	٢,٥٢	٠,٥٤٧	٦
٨	تنمية الوعي الاقتصادي لأفراد المجتمع تمكنهم من زيادة دخلهم	١١١	٤٠	١٢	٢,٦٠	٠,٦٢٢	٤
	المتغير ككل				**٢,٥٦**	**٠,٢٦٦**	**مرتفع**

يوضح الجدول السابق: البعد الاقتصادي حيث بلغ المتوسط الوزني(٢,٥٦) وهو مستوي مرتفع ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط لوزني: جاء في الترتيب الأول (النمو الاقتصادي بشكل تدريجي بما يسهم فى نمو مستوي معيشة الافراد) بمتوسط وزني (٢,٦٥)، يليها في الترتيب

الثاني (تقليص حصة استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية وحفظها من التبديد) بمتوسط وزني (٢,٦٣)، وجاء في نهاية الترتيب (وجود مساوة في توزيع الموارد والخدمات بين افراد المجتمع) بمتوسط وزني (٢,٤٨)، وقد اكدت دراسة (علي، ٢٠١٢) على ضرورة زيادة الاهتمام بشبكة الحماية الاجتماعية كونها جزء أساسي من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول ، كما اوصت الدراسة بضرورة زيادة الاسر المشمولة بالحماية الاجتماعية وتوجيه هذه الزيادة الى الفئات الضعيفة وضرورة ربط اعانات شبكة الحماية الاجتماعية بالتضخم في الاسعار ومتوسط انفاق الفرد ومراعاة الحد الادنى لمستوى المعيشة ، كما واوصت الدراسة بضرورة اجراء تحديثات مستمرة على المسوح الاجتماعية وتبسيط الاجراءات الحكومية حتى يتمكن الفقراء من الوصول الى اعانات الحماية الاجتماعية وخاصة في **المناطق الريفية**

جدول رقم (٨) يوضح البعد الاجتماعي

(ن=١٦٣)

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
		ك	ك	ك			
١	توافر الخدمات والنظم التعليمية التى تساعد على رفع مستوي وعي افراد المجتمع	٨٨	٤٥	٣٠	٢,٣٥	٠,٧٧٥	٤
٢	تحسن الخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع	٧٩	٥٢	٣٢	٢,٢٨	٠,٧٧٥	٨
٣	توفير الامن واحترام حقوق الانسان	٧٧	٦٣	٢٣	٢,٣٣	٠,٧١١	٥
٤	مشاركة افراد المجتمع بفاعلية فى صنع القرارات التى تخصهم	١٠٨	٥٠	٥	٢,٦٣	٠,٥٤٣	١
٥	المساوة الاجتماعية فى الحصول على الخدمات	٨٢	٥١	٣٠	٢,٣١	٠,٧٦٧	٦
٦	التأكيد على اهمية جميع فئات المجتمع والشراكة بينهم وخاصة دور المرأة فى النهوض بالمجتمع	٦٦	٨٠	١٧	٢,٣٠	٠,٦٤٩	٧
٧	المساوة بين فئات المجتمع (الاقليات الدينة والعرقية) وتمكينها	١٠٣	٤٨	١٢	٢,٥٥	٠,٦٢٩	٣
٨	الاستخدام الكامل للموارد البشرية واعتبارها من اهم الموارد استدامة	٩٩	٥٩	٥	٢,٥٧	٠,٥٥٤	٢
	المتغير ككل				٢,٤٢	٠,٤١٠	مرتفع

يوضح الجدول السابق: البعد الاجتماعي حيث بلغ المتوسط الوزني(٢,٤٢) وهو مستوي مرتفع ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط لوزني: جاء في الترتيب الأول (مشاركة افراد المجتمع بفاعلية فى صنع القرارات التى تخصهم) بمتوسط وزني (٢,٦٣)، يليها في الترتيب الثاني (الاستخدام الكامل للموارد البشرية واعتبارها من اهم الموارد استدامة) بمتوسط وزني (٢,٥٧)، وجاء في نهاية الترتيب (تحسن الخدمات الصحية المقدمة لأفراد المجتمع) بمتوسط وزني (٢,٢٨)، واشارت دراسة (البيرماني، ٢٠١٦) واوصت الدراسة بضرورة توفير اساسية للحماية

الاجتماعية تتضمن التدريب والتأهيل وتقديمة المساعدات العينية من اجل اقامة المشروعات التنموية الصغيرة وتوسيع وتحسين الخدمات خاصة للشرائح السكانية ومراجعة نوعية التعليم لتواجه متطلبات السوق ومكافحة البطالة والفقر وزيادة الانتاجية الاقتصادية ، كما اوصت الدراسة بضرورة تحديد معايير الفقر والتأثيرات الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي على الدخل الحقيقي لمختلف شرائح المجتمع.

جدول رقم (٩) يوضح البعد البيئي التكنولوجي

(ن=١٦٣)

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
		ك	ك	ك			
١	توافر قاعدة بيانات يستفيد منها افراد المجتمع تزيد من وعيهم البيئي.	٨٩	٣٦	٣٨	٢,٣١	٠,٨٢٧	٨
٢	ايجاد توازن بين النظام الاقتصادي والبيئي والمناخي داخل المجتمع	١١١	٤٠	١٢	٢,٦٠	٠,٦٢٢	٢
٣	الاستغلال العقلاني للموارد والحفاظ على مصادر الثروة من(اراضي- غابات - انهار)	١٠٧	٤٧	٩	٢,٦٠	٠,٥٩٣	١
٤	الحرص على التنوع البيولوجي وحماية البيئة من التلوث	٨٣	٧١	٩	٢,٤٥	٠,٦٠٠	٥
٥	تسخير السياسات البيئية الفنية فى استدلال عناصر الانتاج	٦٩	٨٧	٧	٢,٣٨	٠,٥٦٨	٧
٦	العمل بثقافة الاقتصاد الاخضر في ثقافة المنتج والمستهلك	٧٧	٧٩	١٠	٢,٣٩	٠,٦٠٢	٦
٧	استخدام التكنولوجيا الحديثة فيما يساعد على المحافظة على الموارد	١٠٤	٥٢	٧	٢,٥٩	٠,٥٧٣	٣
٨	ادخال التكنولوجيا فى اعادة تدوير النفايات والمياه	٩٩	٦٠	٤	٢,٥٨	٠,٥٤٢	٤
	المتغير ككل				٢,٤٩	٠,٢٨١	مرتفع

يوضح الجدول السابق: البعد البيئي التكنولوجي حيث بلغ المتوسط الوزني(٢,٤٩) وهو مستوي مرتفع ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط لوزني: جاء في الترتيب الأول (الاستغلال العقلاني للموارد والحفاظ على مصادر الثروة من(اراضي- غابات - انهار)) بمتوسط وزني (٢,٦٠)، يليها في الترتيب الثاني (ايجاد توازن بين النظام الاقتصادي والبيئي والمناخي داخل المجتمع)

بمتوسط وزني (٢,٦٠)، وجاء في نهاية الترتيب (توافر قاعدة بيانات يستفيد منها افراد المجتمع تزيد من وعيهم البيئي.) بمتوسط وزني (٢,٣١).

واكدت **دراسة الغامدي (٢٠٠٩)** أن التنمية المستدامة المتوازنة تتركز على مبدأ الوقاية بدلاً من العلاج، وأن من الممارسات الداعمة لاستدامة البيئة استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة مع مراعاة الاستخدامات البديلة المحتملة للموارد، الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة، التخلص من المبيدات السامة والمخصبات الكيميائية الضارة بالبيئة، استخدام الفضلات التقليدية كموارد **مع التخلص منها عند الحاجة بطريقة لا تضر بالبشر.**

(د) الصعوبات التي تواجه الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

جدول رقم (١٠) يوضح الصعوبات التي تواجه الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة (ن=١٦٣)

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
		ك	ك	ك			
١	نقص الامكانيات والموارد اللازمة لتحقيق الامن الاجتماعي للمعاقين.	٩٩	٥٩	٥	٢,٥٨	٠,٥٥٤	٢
٢	عدم وجود احصاءات وبيانات دقيقة عن حجم الاعاقة فى المجتمع مما يعيق تحقيق الامن الاجتماعي لهم.	٩٨	٦١	٤	٢,٥٧	٠,٥٤٣	٣
٣	ضعف التعاون بين منظمات المجتمع العاملة فى مجال الاعاقة.	٦٧	٩٤	٢	٢,٣٩	٠,٥١٥	٧
٤	قلة وعي العاملين بمجال الاعاقة باحتياجات المعاقين التى تحقق الامن الاجتماعي لهم.	١٠٩	٤٧	٧	٢,٦٢	٠,٥٦٧	١
٥	غياب وجود المتابعة للخدمات المقدمة للمعاقين مما يضعف من جودتها	٦٧	٩١	٥	٢,٣٨	٠,٥٤٦	٨
٦	الروتين الحكومي وتعقد اجراءات دمج المعاق مع المجتمع.	٨٩	٦٨	٦	٢,٥٠	٠,٥٧٠	٥
٧	نقص الكوادر البشرية المؤهلة للعمل مع المعاقين.	١٠٠	٤٩	١٤	٢,٥٢	٠,٦٥٠	٤
٨	عدم دراية اسر المعاقين بالخدمات والبرامج التى تقدم لهم.	٨٥	٦٥	١٣	٢,٤٤	٠,٦٣٩	٦
	المتغير ككل				٢,٥٠	٠,٣٣٣	مرتفع

يوضح الجدول السابق: الصعوبات التي تواجه الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة حيث بلغ المتوسط وزني(٢,٥٠) وهو مستوي مرتفع ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط لوزني: جاء في الترتيب الأول (قلة وعي العاملين بمجال الاعاقة باحتياجات المعاقين التى تحقق الامن الاجتماعي لهم) بمتوسط وزني (٢,٦٢)، يليها في الترتيب الثاني (نقص الامكانيات والموارد اللازمة لتحقيق الامن الاجتماعي للمعاقين.) بمتوسط وزني (٢,٥٨)، وجاء في نهاية الترتيب (غياب وجود المتابعة للخدمات المقدمة للمعاقين مما يضعف من جودتها) بمتوسط وزني (٢,٣٨)، وقد اشارت **دراسة (Burkhart,2002)** الي وجود معوقات تهدد تحقيق الأمن الاجتماعي التي تتمثل في العديد من الظروف منها الفقر، المرض، البطالة، كما

أكدت الدراسة أيضاً على تنمية وعي المسئولين والمتخصصين والأفراد بضرورة العمل على تحقيق الأمن الاجتماعي. وايضا **دراسة(stalker,2015)** التي اكدت على ان المعاقين يعانوا من العزلة الاجتماعية واساءة المعاملة وانهم في حاجى الى وجود حماية تحقق لهم الامن الاجتماعي، كما يحتاجون الى تدعيم جهود الرعاية الاجتماعية بحيث تصبح هذه الخدمات متاحة لجميع المعاقين مما يتيح فرص الدمج الاجتماعي لهم، كما اكدت الدراسة على اهمية الخدمات الاجتماعية والتعليمية والخدمات الصحية بهدف حمايتهم

(هـ) مقترحات تفعيل الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

جدول رقم (١١) يوضح مقترحات تفعيل الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

(ن=١٦٣)

م	العبارة	الاستجابات			المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
		ك	ك	ك			
١	اجراء الدراسات والبحوث العلمية التي تمكن من تحقيق الامن الاجتماعي للمعاقين.	١١٠	٣٦	١٧	٢,٥٧	٠,٦٧٥	٥
٢	الاستعانة بالخبراء والمتخصصين فى التربية الخاصة بالمعاقين لتأهيل اسر المعاقين.	٩٨	٣٩	٢٦	٢,٤٤	٠,٧٥٤	٧
٣	تدريب القائمين على العمل فى مجال الاعاقة واكسابهم المهارات اللازمة.	٩١	٧٠	٢	٢,٥٤	٠,٥٢٣	٦
٤	التركيز على العمل المؤسسي وتدعيم التعاون لمساعدة المعاقين.	١٠٩	٤٨	٦	٢,٦٣	٠,٥٥٥	٣
٥	تطوير البرامج والانشطة التى تقدم للمعاق بما يحقق الامن الاجتماعي لهم.	١١٧	٤٠	٦	٢,٦٨	٠,٥٤٠	١
٦	توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ البرامج التأهيلية للمعاقين.	١١٦	٣٩	٨	٢,٦٦	٠,٥٦٨	٢
٧	زيادة عدد المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا الاعاقة	٨٣	٦٥	١٥	٢,٤١	٠,٦٥٥	٨
٨	نشر الوعي المجتمعي حول الاعاقة وكيفية التعامل معها.	١٠٢	٥٤	٧	٢,٥٨	٠,٥٧٥	٤
	المتغير ككل				٢,٥٦	٠,٣٠٦	مرتفع

يوضح الجدول السابق: مقترحات تفعيل الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة حيث بلغ المتوسط وزني(٢,٥٦) وهو مستوي مرتفع ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط لوزني: جاء في الترتيب الأول (تطوير البرامج والانشطة التي تقدم للمعاق بما يحقق الامن الاجتماعي لهم.) بمتوسط وزني (٢,٦٨)، يليها في الترتيب الثاني (توفير الموارد البشرية

والمادية اللازمة لتنفيذ البرامج التأهيلية للمعاقين.) بمتوسط وزني (٢,٦٦)، وجاء في نهاية الترتيب (زيادة عدد المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا الاعاقة) بمتوسط وزني (٢,٤١).

واوضحت **دراسة (عوادة، ٢٠٠٧)** واقع المعاق في النواحي الاجتماعية والنفسية والعلاقات الاجتماعية واحتياجات الاجتماعية، وتوصلت الدراسة الى ان عملية تأهيل ودمج المعاقين في الحياة الاجتماعية تتطلب التعاون بين الجمعيات الاهلية والحكومية وتوفير الجوانب المالية والقانونية والسياسية التي توفر للمعاق التكيف مع حياة المجتمع، كما اكدت الدراسة على ان تطويع عناصر البيئة بما ينسجم مع امكانيات المعاق تحول دون اندماج حقيقي في الحياة العامة.

(و): اختبار فروض الدراسة:

١- **نتائج الفرض الاول:** من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد الأمن الاجتماعي مرتفعًا ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية: الأمن الذاتي، الأمن الاسري، الأمن المجتمعي.

جدول(١٢) يوضح مستوى أبعاد الأمن الاجتماعي

م	البعد	المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	المستوي	الترتيب
١	الأمن الذاتي	٢,٥٢	٠,٣٣٨	مرتفع	٢
٢	الأمن الاسري	٢,٥٢	٠,٣٥٣	مرتفع	٣
٣	الأمن المجتمعي	٢,٥٤	٠,٣٥٥	مرتفع	١
متوسط البعد ككل		٢,٥٢	٠,٠١١	مرتفع	

يوضح الجدول السابق: أن مستوى الأمن الاجتماعي حيث جاء بمتوسط وزني (٢,٥٢) وهو مستوي مرتفع وجاءت الابعاد كما يلي: الترتيب الأول(الأمن المجتمعي) بمتوسط حسابي(٢,٥٤)، يليه فى الترتيب الثاني (الأمن الذاتي) بمتوسط حسابي (٢,٥٢)، وجاء فى الترتيب الاخير (الأمن الاسري) بمتوسط حسابي(٢,٥٢).

مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه: من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد الأمن الاجتماعي مرتفعًا

٢- **نتائج الفرض الثاني:** من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد التنمية المستدامة مرتفعًا ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد البيئي التكنولوجي.

جدول(١٣) يوضح مستوى أبعاد التنمية المستدامة

م	البعد	المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	المستوي	الترتيب
١	البعد الاقتصادي	٢,٥٦	٠,٢٦٦	مرتفع	١
٢	البعد الاجتماعي	٢,٤٢	٠,٤١٠	مرتفع	٣
٣	البعد البيئي التكنولوجي	٢,٤٩	٠,٢٨١	مرتفع	٢
متوسط البعد ككل		**٢,٤٩**	**٠,٠٧٠**	**مرتفع**	

يوضح الجدول السابق: أن مستوى التنمية المستدامة حيث جاء بمتوسط وزني (٢,٤٩) وهو مستوي مرتفع وجاءت الابعاد كما يلي: الترتيب الأول(البعد الاقتصادي) بمتوسط حسابي(٢,٥٦)، يليه فى الترتيب الثاني (البعد البيئي التكنولوجي) بمتوسط حسابي (٢,٤٩)، وجاء فى الترتيب الاخير (البعد الاجتماعي) بمتوسط حسابي(٢,٤٢).

مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه: من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد التنمية المستدامة مرتفعًا.

٣- **نتائج الفرض الثالث:** توجد علاقة طردية دالة إحصائيًا بين الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

جدول (١٤) العلاقة بين الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

م	التنمية المستدامة / الأمن الاجتماعي	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي التكنولوجي	**التنمية المستدامة ككل**
١	الأمن الذاتي	**٠,٣٢١	٠,٠٦٤	**٠,٢٦١	**٠,٢٤٤
٢	الأمن الاسري	**٠,٥٤٠	**٠,٤١٩	**٠,٣٢٢	**٠,٥٣٤
٣	الأمن المجتمعي	**٠,٦٩٢	**٠,٤٣٧	**٠,٣٧٨	**٠,٦١٨
الأمن الاجتماعي ككل		**٠,٦٥٧	**٠,٣٩١	**٠,٤٠٦	**٠,٥٩١

**** معنوي عند (٠,٠١)** *** معنوي عند (٠,٠٥)**

يتضح من الجدول السابق: وجود علاقة طردية بين الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة حيث بلغت قيمة الارتباط (٠,٥٩١**) وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١).

مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه: توجد علاقة طردية دالة إحصائيًا بين الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

٤- **نتائج الفرض الرابع:** من المتوقع أن يكون مستوى الصعوبات التي تواجه الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مرتفعًا.

جدول(١٥) يوضح مستوى الصعوبات التي تواجه الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

م	البعد	المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	المستوي
١	الصعوبات التي تواجه الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة	٢,٥٠	٠,٣٣٣	مرتفع

يوضح الجدول السابق: أن مستوي الصعوبات التي تواجه الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة حيث جاءت بمتوسط وزني (٢,٥٠) وهو مستوي مرتفع.

مما يجعلنا نقبل الفرض الرابع للدراسة والذي مؤداه: من المتوقع أن يكون مستوى الصعوبات التي تواجه الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مرتفعًا.

٥- **نتائج الفرض الخامس:** من المتوقع أن يكون مستوى مقترحات تفعيل الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مرتفعًا.

جدول(١٦) يوضح مستوى مقترحات تفعيل الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

م	البعد	المتوسط الوزنى	الانحراف المعياري	المستوي
١	مقترحات تفعيل الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة	٢,٥٦	٠,٣٠٦	مرتفع

يوضح الجدول السابق: أن مستوى مقترحات تفعيل الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة حيث جاء بمتوسط وزني (٢,٥٦) وهو متوسط مرتفع.

مما يجعلنا نقبل الفرض الخامس للدراسة والذي مؤداه: من المتوقع أن يكون مستوى مقترحات تفعيل الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مرتفعًا.

عاشراً: رؤية مستقبلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل الأمن الاجتماعي للمعاقين وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

أ- اهداف الرؤية المستقبلية.

- زيادة الخدمات والتنوع فى الأنشطة المقدمة للمعاقين والمشروعات الصغيرة لخلق فرص عمل وتحسين الامن الاجتماعي لهم.
- العمل على تحسين وتطوير الخدمات الحالية التى تساهم في التخفيف من حدة المشكلات الخاصة بالمعاقين.
- تنمية المشاركة المجتمعية لتحقيق الامن الاجتماعي للمعاقين بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية بما يخدم فئة المعاقين، واستخدام الأسلوب العلمى والتخطيط والتحديث والتطور واستخدام التكنولوجيا لتطوير الخدمات وتنمية المجتمع.

ب- الموجهات النظرية للرؤية:

نموذج التأهيل المرتكز على المجتمع:

هو نموذج من نماذج الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع التي تساعد في إيجاد توجه دخول المجتمع لدعم مشاركة المواطنين في حياة مؤسسات المجتمع وأنشوطتها وقراراتها والخدمات التي تقدمها وهذا من شانه حل العديد من المشكلات التي توجوه المؤسسات والمجتمع المحلى.

حيث يقوم النموذج على رسالة اساسية هي العمل من اجل مجتمع أفضل للإفراد ذوي الإعاقة في كافة المجتمعات المحلية حيث تترسخ رسالة التأهيل المجتمعي كالآتي:

- تغيير مواقف المجتمع السلبية ورفع المستوى المجتمعي تجاه قضية الإعاقة .
- تحويل الأشخاص المعاقين من مستفيدين من الخدمات إلى مشاركين في القرار وذلك بنقل تقنيات التأهيل و المعلومات الصحيحة المتعلقة بالإعاقة إلى الأشخاص المعاقين وأسرهم في مجتمعاتهم المحلية.
- دعم الدمج المجتمعي على المستوى المحلي والوطني عن طريق تمكين الأشخاص المعاقين من خلال إشراكهم في القرار في عملية التأهيل وحماية حقوقهم الإنسانية.

ج- الاستراتيجيات والتكتيكات المهنية لطريقة تنظيم المجتمع والتى يمكن الاستفادة منها فى الرؤية:

استراتيجية المدافعة:

وتستخدم للدفاع عن الخدمات التى تقدم للمعاقين وكذلك المساعدات الدولية لمشروعات التنمية الخاصة بتلك الفئة، المطالبة بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمع المعاقين.

استراتيجية المشاركة :

اشراك القيادات فى كل الجوانب التى تخص فئة المعاقين بما يسهم فى تقديم المساعدة لهم وتحسين مستويات الامن الاجتماعي، تعزيز اسهام كافة فئات المجتمع المعنية فى مساعدة فئة المعاقين لإدماجهم ضمن عمليات التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع.

استراتيجية الاقناع:

لابد من تنمية قدرات المعاقين وزيادة مهاراتهم فى المجتمع ليكونوا على وعي بحقوقهم ويمكن تنمية الاقناع لديهم من خلال مدهم بأكبر قدر من البيانات والمعلومات والحقائق لمساعدتهم فى الوصول لحقوقهم.

د- أدوار المنظم الاجتماعي المرتبطة بالرؤية:

- دور المطالب ويقوم بمطالبة المسئولين عن البرامج والخدمات لإشباع احتياجات فئة المعاقين.
- دور المدافع لمواجهة المشكلات وتمكينهم بالمطالبة بحقوقهم والحث على المشاركة.
- دور المنسق ويكون حلقة الوصل بين المعاقين والقيادات والمسئولين وكذلك المنظمات المسئولة عن تقديم الخدمات لتحقيق الامن الاجتماعي لهم.
- دور المخطط يقوم بالبحث عن المعلومات والبيانات عن احتياجات المعاقين والتخطيط لإشباعها.

هـ- الأدوات المرتبطة بالرؤية:

الندوات: للتثقيف والتوعية لتنمية الوعى وذلك لزيادة الأمن المجتمعي الخاص بالمعاق فى المجتمع

الاجتماعات: ويتم عقدها لتناول المشكلات والقضايا المتعلقة بفئة المعاقين واتخاذ القرارات اللازمة.

المقابلا: لمقابلة المسئولين لتقديم الخدمات والتخفيف من المشكلات الخاصة بالمعاق على مستوي المجتمع.

الزيارات: لإيجاد العلاقات بين المنظمات والمجتمع لتبادل الموارد لتحقيق الأهداف.

اللجان: حيث تشكل اللجان لتصميم وتنفيذ البرامج والخدمات الخاصة بالمعاقين.

و) جوانب تدعيم الرؤية المستقبلية:

- ترتيب الحاجات الخاصة بالمعاقين ليسهل اشباعها قبل ان تتحول لمشكلات فى المجتمع .
- تكوين فرق عمل تكون مسئولة عن الامن الاجتماعي للمعاقين وذلك لتحقيق التنمية المستدامة لهم.
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لمواجهة المشكلات الخاصة بالمعاقين فى المجتمع .
- استثمار كافة الإمكانات المتاحة سواء الحكومية أو الأهلية لإحداث التغير المطلوب فى تحسين الامن الاجتماعي فى المجتمع .
- توفير فرص عمل من خلال المشروعات الصغيرة للحد من المشكلات المرتبطة بالبعد الاقتصادي للمعاقين في المجتمع .

المراجـــع

١) أبو الحلاوة، أمير، (٢٠٠٤): فاعلية التأهيل المبني على المجتمع المحلي في خفض الضغوط النفسية لدى أسر الأطفال ذوي الإعاقة العقلية، رسالة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العربية، عمان، الأردن.

٢) احمد، ايمان عبدالعال(٢٠١٦):منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية الاجتماعية للمعاقين حركيا، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة، ع ٥٦.

٣) اسكندر، نبيل رمزي(٢٠٠٣): الامن الاجتماعي وقضية الحرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

٤) البيراماني، كواكب صالح حميد (٢٠١٦): الخدمة الاجتماعية وشبكات الحماية والامان الاجتماعي "آفاق مستقبلية"، بحث منشور في مجلة الاطروحة للعلوم الانسانية، ع٢.

٥) الرازي، محمد بن ابو بكر(٢٠٠٨): مختار الصحاح، دار الارشاد للنشر والتوزيع، سوريا.

٦) رشوان، أحمد (٢٠٠٧): العلاقة بين متطلبات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحث منشور فى المؤتمر العلمى العشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد ٩.

٧) الرطروط، فواز(٢٠١٠): الاعاقة فى الاردن وجهود مواجهتها والتعامل معها، مجلة الطفولة والتنمية، مصر، مجلد٥، عدد١٧.

٨) السروجي، طلعت (٢٠٠٢): التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية ، القاهرة ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى.

٩) السروجي، طلعت(٢٠١١): تمكين الفقراء، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٠)السكرى، أحمد (٢٠١٥): تنمية المجتمع فى الخدمة الاجتماعية " تراجم وأبحاث ودراسات فى تنمية المجتمع والجمعيات الأهلية" ، الإسكندرية ، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر

١١)السكرى، أحمد شفيق(٢٠٠٠): قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة.

١٢)الغامدى، عبد الله جمعان (٢٠٠٩): "التنمية المستدامة بين الحق فى استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد٢٣، عدد١.

١٣)الكاشف، إيمان فؤاد(٢٠٠٠): إعداد الأسرة والطفل لمواجهة الإعاقة، القاهرة: دار قباء للطباعة.

١٤)الكيلاني، رشاد صالح (٢٠١٢) :الأمن الاجتماعي مفهومه، تأصله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية(المؤتمر الدولي) الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي (، كلية الشريعة ، جامعة آل البيت ، عمان ،الأردن.

١٥)اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠١٠): "التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية فى تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية فى ميدان التنمية المستدامة وتحليل المواضيع المطروحة فى المؤتمر، البند رقم (٣) من جدول الأعمال المؤقت، الجمعية العامة، الأمم المتحدة.

١٦)المراياتى، كامل جاسم (٢٠٠٨): "الوعى المعرفي والتنمية المستقبلية"، مجلة آداب البصرة، العدد ٤٦.

١٧)المصري، منير واصف (٢٠٠٤):العولمة وتمنية الموارد البشرية، الامارات العربية المتحدة، ابوظبى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية،ط١.

١٨)المعايطة، القمس (٢٠٠٥): التأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة، الطريق للنشر والتوزيع.

١٩)الهجرسي، امل معوض(٢٠٠٨):تربية الاطفال المعاقين عقليا، دار الفكر العربي، القاهرة،ط٤.

٢٠)جبر، محمد (٢٠٠٧) : بعض المتغيرات الديموغرافية المرتبط بالأمن النفسي، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، المجلد ١٠.

٢١)جابر، محمود(٢٠١١): فاعلية وحدة مقترحة في التنمية المستدامة للموارد البيئية الطبيعية في تنمية مفاهيم البيئة وقيمها لدي طلاب المرحلة الثانوية، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة عين شمس.

٢٢)خاطر، أحمد مصطفى(2006) :طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٢٣)داؤود، عادل، (٢٠٠٦): الإعاقة من التأهيل إلى الدمج، مقدمة حول التأهيل في المجتمع المحلي للأشخاص المعوقين، منظمة العمل الدولية، مؤسسة مصطفى قانوصة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٢٤)زهران ، عبدالسلام حامد (٢٠٠٢م): دراسات في الصحة النفسية والإرشاد النفسي، القاهرة ، عالم الكتب.

٢٥)سرحان، محمد محمود(٢٠٠٦) :المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحث منشور بالمؤتمر العلمى التاسع عشر (، ضمان الجودة والاعتماد فى تعليم الخدمة الاجتماعية فى مصر والوطن العربى ، بكلية الخدمة الاجتماعية بحلوان.

٢٦)سويلم، محمد نسيم على (٢٠١٥): "معلومات مختارة فى الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى"، دار الندى للطباعة، القاهرة، مصر.

٢٧)شحادة، حازم محمد (٢٠١١): استراتيجيات تطوير الخدمات المقدمة لذوي الاعاقة البصرية في مؤسسات رعاية المكفوفين في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشور، الجامعة الاسلامية.

٢٨)صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (2004) تقرير تقدم المرأة العربية، اليونيفم ،عمان _الأردن

٢٩)طويل، فتيحة (٢٠١٢/٢٠١٣): "التربية البيئية ودورها فى التنمية المستدامة– دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة"، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

٣٠)عبد الغنى، حسونة (٢٠١٣): "الحماية القانونية للبيئة فى إطار التنمية المستدامة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

٣١)عبد الفتاح، أحمد (٢٠١٧): العمل الاجتماعى التطوعى الأدوار والمسئوليات فى ظل النظام العالمى الجديد، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث.

٣٢)عبد اللطيف ، رشاد أحمد(٢٠٠١) :إسهام الجمعيات التطوعية في تحقيق الأمن الاجتماعي بالمجتمع , المؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان .

٣٣)عبد اللطيف، رشاد أحمد (٢٠١٤): مقومات الحماية الاجتماعية في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٣٤)عبدالحليم، وليد محمد(٢٠١٨): دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي دراسة ميدانية على عينة من أرباب الأسر بمدينة سوهاج، بحث منشور مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج – كلية الآداب، ع ٤٧ .

٣٥)عبدالمجيد ،هناء محمد السيد(٢٠١٦):اتجاهات ونماذج معاصرة في ممارسات طريقة تنظيم المجتمع. الفيوم: مكتبة الفتح.

٣٦)علي، هدي سالم (٢٠١٢): نحو شبكة حماية اجتماعية فعالة في العراق بالتطبيق على محافظة نينوي، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ع ١٠٩، م٣٤.

٣٧)عودة، رنا محمد صبحي (٢٠٠٧): دمج المعاقين حركيا في المجتمع المحلي بيئاً واجتماعياً، رسالة ماجستير بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

٣٨)عويس، منى وآخرون. (٢٠٠١) التنمية الاجتماعية المثال والواقع، حلوان ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

٣٩)عوينان، عبد القادر (٢٠٠٨): "تحليل الآثار الإقتصادية للمشكلات البيئية فى ظل التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

٤٠)غنابزية، محمد زكريا و فرج مفتاح بسيبسو (٢٠٠٨): التنمية المستدامة بين الاطار الفكرى والواقع العملى، مؤتمر التنمية المستدامة فى ليبيا – نعم للتنمية اذا كانت مستدامة، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، طرابلس، ليبيا.

٤١)قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في مصر رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨، مادة رقم٢.

٤٢)معروف، موفق عرفه (٢٠١٠): "مستوى الوعى المائى لدى الطلبة معلمى العلوم بكليات التربية فى الجامعات الفلسطينية بغزة"، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

٤٣)منظمة الاغذية والزراعة(٢٠١١): الأطر المفاهيمية للتنمية المستدامة، مستودع وثائق منظمةFAO .

٤٤)منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٣): "التربية من أجل التنمية المستدامة"، كتاب مرجعى، اليونسكو، قطاع التربية، مواد للتعليم والتدريب رقم ٤–٢٠١٢.

٤٥)منظمة الصحة العالمية(٢٠١٧): التقرير الدولى حول الاعاقة.

٤٦)مهنا، ابراهيم سليمان(٢٠٠٠):التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية –ابعاد واثار على التنمية المستدامة، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٤٧)ناجي، احمد عبدالفتاح (٢٠١٣): التنمية المستدامة فى المجتمع النامي فى ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٤٨)ناصر، عزيز احمد صالح(٢٠١٦): الامن الاسرى المفاهيم –المقومات –المعوقات، مجله الاندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد١٢، المجلد١٥.

49) Barrientos, Aemando & Maitrot,Mathilde(2010): Social Assistance in Developing Countries Database, Social Assistance in Developing Countries Database, Brooks World Poverty Institute ,The University of Manchester

50) Burkhart Dixielle(2002): Causes Of Bank Kruptcv In Law, Aged 62 And Older. PHD, Walden University.

51) CHOI ,I. H. (2006): "Awareness Of Sustainable Development: Why Did The Saemangeum Tideland Reclamation Project Lead To The First National Controversy Over Sustainable Development In South Korea?", Master Of Arts, Office Of Graduate Studies Of Texas A&M University.

52) Danid G. Williams(٢٠٠١): Uipan Planning In Development Quntries, N. Y., Peryman Press.

53) Donald Bried And Others (2006): Contemporary Social Work An Introduction To Social Welfare,New York.

54) Ellison, M (2004) : The Effect of Non –Verbal Redirection on Out of seat Behavior in a Subject Diagnosed as ADHD and MR , Dissertation Abstracts International-B Vol. 42, No. 3.

55) Galasso, Emanuela & Ravallion, Martin(2000). Distributional Outcomes of a Decentralization.

56) Gonzolez, victoriq(2001): woman ,sright and right-wungpoliticsin nicaraguamindiana university.

57) Heward, W., L., anmed orlansky, M., D.(2002),: Exceptional children, ohio: charles mervill publishing company.

58) Jillian Foley (2012):GENDER-RESPONSIVE POLICIES AND PRACTICES IN MAINE Maine: University of Southern Maine, Muskie School of Public Service

59) Khaleque, Bubarna and Baqui, Baqui(2010): Impact of Social Safety Net Programs In Seasonal Deprivation,MPRA, Munich Personal RePEc Archive,USA

60) Mallick, R., & Bajpai, S. (2019). Impact of Sustainable Developmental Practical on Environmental Awareness, iterature review. Journal of Special Education,27(1)

61) Marieo verly Weil(1998): Citizen Participation. Encyclopedia Of Social Work, Washington، N.A.S.W. Merland, 1998.

62) Misra,Ranjan & Misra, Jaydev(2009): Towards Social Security Systems in Japan .Lessons for India, Reitaku International Journal of Economic Studies ,Vol 17, No 2, September.

63) Morton William R. (2014): special security disability insurance and supplemental Nordic income, congressional research service.

64) Stabile, Mark, and Sara Allin(2012) :"The economic costs of childhood disability." The Future of Children 22.

65) Stalker Kirsten (2015) :study of disabled children and child protection in Scotland, children and youth services, volume56.

66) Subbarao, K (1998). Namibia's Social Safety Net Issues and Options for Reform, The World Bank, Poverty Reduction and Economic Management Network Poverty Division, USA.

67) Svihulla Sudia Lynn(2005): Policy And Poltics Of Reform Social Security In The United States, PHD, U.S.A. California University, 2005.

68) T. Riphahn, Regina (2000). Rational Poverty or Poor Rationality,The Take-up of Social Assistance Benefits,IZA. zur Zukunft der Arbeit .Institute for the Study of Labor, Germany.

69) Tayiler, Linda (2001): Ahandy Able work Picture, File perspectives in education and defness, v 13, n5.

70) UNESCO. (2008), Education for sustainable development, Retrived December 20, 2015 from\www.portal.unesco.org.

71) Waas, T., Verbruggen, A, & Wright, T. (2010): University research for sustainable development: Definition and characteristics explored. Journal of Cleaner Production, 18.

72) Welfare Program, the World Bank, Development Research Group,USA.

73) Wyness. L. (2015): Education for Sustainable Development Pedagogy: Criticality, Creativity, and Collaboration. Pedagogic Research Institute and Observatory (PedRIO) Plymouth University Drake Circus, 1-47.

74) zubair, H. (2006): "Sustainable Development from an Islamic Perspective: Meaning, Implications, and Policy Concerns", J.KAU: Islamic Econ, Vol 19, No1.